محضر الجلسة رقم 066

التاريخ: الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1444هـ (15 نوفمبر 2022م).
الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وواحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين، وأجوبة الحكومة عليها.

طبعا قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير المحترم،
السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس بتاريخ 8 نونبر 2022، بقرارين صادرين عن المحكمة الدستورية وهما:

القرار الأول: رقمه 200 صدر بتاريخ 25 أكتوبر 2022 القاضي بإلغاء انتخاب كل من السيد **عز الدين زكري** والسيدة **أمال العمري** عضوين في مجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في الخامس من أكتوبر 2021، برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي المأجورين، والأمر بإجراء انتخابات جزئية لشغل المقعدين الشاغرين، طبقا للمادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، ورفض الطلبات الرامية بإلغاء انتخاب السيدات **والسادة ميلود معصيد ونور الدين سليك ومينة حمداني وفاطمة الإدريسي وبوشعيب علوش ومريم الهلواني** في نفس الاقتراع، وتصحيح النتائج الحسابية التي أعلنتها لجنة الإحصاء، ورفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة **سليمة زيداني** في الاقتراع المذكور؛

أما القرار الثاني: فيحمل رقم 201، وصدر بتاريخ 4 من نونبر 2022، وقضى بإلغاء انتخاب **أحمد الصغير** عضوا بالمجلس إثر الاقتراع الذي أجري في الخامس من أكتوبر 2021، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية سوس- ماسة، والأمر بإجراء انتخاب جزئي بخصوص المقعد الذي كان يشغله.

وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 15 من نونبر 2022، وهي:

- الطلب الأول حول "مراكز الوساطة والتحكيم التجاري"، تقدم به السيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- والطلب الثاني كان حول "استمرار الاحتجاجات بقطاع التعليم وتأثيرها على الزمن المدرسي للمتعلمين"، تقدم به المستشار السيد خالد السطي؛
- الطلبين الثالث والرابع حول "اضطرابات عدد من المهن القضائية، وتأثير ذلك على السير العادي لمرفق العدالة"، التي تقدم بها على التوالي أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية والسيدة لبنى علوي.

وقد أحيلت الطلبات إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تجاوبها مع هاذ الطلبات.

وتوصلت الرئاسة كذلك من السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل بمراسلة، مفادها انتداب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس رئيسا لهذا الفريق.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة منذ 9 من نونبر إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 106 سؤالا؛
- والأسئلة الكتابية: 34 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ببرمجة الأسئلة الموجهة لوزارتها في بداية الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يحضر معنا فعاليات هاته الجلسة، السيد إمانويل سينزو هاجيرا، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي الصديقة، وكذا برفقة وفد رفيع المستوى، والذي يقوم بزيارة رسمية لبلادنا بدعوى كريمة من السيد رئيس مجلس المستشارين، تجسيدا لمستوى العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بين البلدين الصديقين.

Et je voudrais en venant à vous toutes et à vous tous, souhaitons à son excellence un excellent séjour parmi nous.

Je sais que les discussions et les échanges ont commencé ce matin avec ses homologues à la fois au niveau de la Chambre des Conseillers, mais aussi de la Chambre de Représentants.

Nous souhaitons que le reste de la semaine puisse se poursuivre sur les mêmes auspices.

Soyez les bienvenus.

نستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حول إنعاش القطاع السياحي، التي تجمعها وحدة الموضوع، والتي سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "استراتيجية إنعاش القطاع السياحي".

فليتفضل أحد المستشارين، تفضل.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن أهم مداخل استراتيجية إنعاش القطاع السياحي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي وتجاوز التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي جهود الوزارة لدعم المنتوج السياحي الجبلي بالمغرب بشكل عام، وبجهة درعة-تافيلالت على وجه الخصوص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الإخوان الحضور،

دخل قطاع السياحة في مرحلة نقاهة بعد أزمة كوفيد، ليواجه سوقا دوليا مطبوعا بالتحولات والتوترات الجيو استراتيجية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

على هذا الأساس، نسائلكم عن خطة الحكومة لخلق بدائل لإعادة تأهيل القطاع وتطويره؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس والأخير لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن حول مخطط الوزارة من أجل تأهيل المناطق والمواقع السياحية في العالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي للمنصة.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله بلادنا عرفت انتعاشة مهمة، وسجلنا إلى متم شهر أكتوبر استرجاع ديال السياح بنسبة حوالي 80% مقارنة مع سنة 2019 ما قبل الأزمة.

وبالرغم من أن هاذ النسبة للوافدين كانت نسبة الاسترجاع 80% إلى متم أكتوبر، فقد كان سبق لنا استرجعنا نسبة 103% بالنسبة لمداخيل السياحة من العملة الصعبة إلى متم شتنبر مقارنة مع 2019.

هذا، بالإضافة لمداخيل السياحة الداخلية، اللي كانت مهمة جدا هاذ السنة، وكان هاذ النجاح ممكن لثلاثة أسباب رئيسية:

أولا، بفضل الحكمة اللي تعاملت بها بلادنا أمام الأزمة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي زادت عززت مصداقية بلادنا على الصعيد الدولي؛

ثانيا، من خلال الدعم اللي وفرته الدولة في إطار المخطط الاستعجالي لدعم قطاع السياحة وكذلك عمليات الترويج والتسويق وتأمين عدد من مقاعد النقل الجوي للوجهات السياحية الوطنية؛

ثالثا، عبر الانخراط التام للمهنيين وباقي الشركاء، اللي نبغي نشكرهم بهاذ المناسبة.

بالنسبة للمخطط الاستعجالي اللي وضعتو الحكومة لدعم القطاع السياحي بقيمة 2 مليار ديال الدرهم، واللي كان له وقع جد إيجابي على القطاع، منها مليار درهم خصصناها لإعادة تأهيل الوحدات الفندقية.

ونعطيكم بعض المعطيات فيما يخص تفعيل الإجراءات الخمس اللي جابها هاذ المخطط الاستعجالي:

- أولا، فيما يخص تمديد التعويض ديال 2000 درهم خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2022، استفاد منه حوالي 40.000 شخص، مع العلم أن نفس الأشخاص استفادو من الإجراء الثاني اللي هو تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر؛

فيما يخص الإجراء الثالث، الذي يهم تأجيل آجال سداد القروض البنكية مع تحمل الفوائد لمدة الانقطاع عن العمل، بلغ عدد الطلبات 821 طلب؛

بالنسبة للإجراء الرابع الخاص بتحمل قيمة الضريبة المهنية المستحقة على أصحاب الفنادق، توصلنا لحد الآن بـ 1345 طلب؛

أما فيما يخص الإجراء الخامس والأخير، الخاص بمواكبة الفنادق باش يعاودو يفتحو ويستقبلو السياح المغاربة والأجانب في أحسن الظروف، استفادت منه 737 مؤسسة إيواء سياحي، بإجمالي منح قدرها 868 مليون درهم، وهذا استثمار فعلي كيعاون المهنيين في إعادة إطلاق أنشطتهم.

كما أن الوزارة أعطت الانطلاقة لإعداد ورقة طريق جديدة، اللي كتهدف لتحقيق إقلاع جديد للقطاع، وترتكز هاذ الورقة على ثلاثة محاور أساسية:

- ✓ تأمين أكبر عدد من مقاعد النقل الجوي للسياح الوافدين على بلادنا؛
- ✓ تحفيز الاستثمار؛
- ✓ وتأهيل العرض السياحي.

فبالإضافة إلى تفعيل المخطط الاستعجالي وإعداد ورقة الطريق الجديدة، واصلت الوزارة تنزيل البرامج المهيكلة الأخرى، خاصة:

- ✓ اللاتمركز الإداري؛
- ✓ الإدماج في القطاع المهيكل؛
- ✓ السياحة الداخلية؛
- ✓ تشجيع الاستثمار؛
- ✓ وتوفير الموارد المالية.

فبالنسبة لورش اللاتمركز الإداري: قمنا بتسريع نقل بعض صلاحيات الإدارة المركزية إلى ممثلي القطاع المحليين، ويصبحو بذلك الفاعلين الرئيسيين في تدبير المساطر الخاصة بالمهن، فمثلا فيما يخص وكالات الأسفار، وضعنا لها منصة إلكترونية مع تبسيط المساطر، وجميع الملفات الخاصة بها ستتم معالجتها محليا من طرف المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة.

بالنسبة للإدماج في القطاع المهيكل: تمت المصادقة في مجلس الحكومة فيما يخص المرشدين السياحيين على مشروع القانون الخاص بالإدماج في القطاع المهيكل للأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية، واللي هو مطلب كبير ديال هذه الفئة، وتمت المصادقة على مشروع القانون بالإجماع في لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب.

بالنسبة للسياحة الداخلية: كنعطيو أهمية كبيرة لإرضاء السائح المغربي في مختلف مراحل سلسلة القيم، سواء في الاستثمار، تطوير المنتوج، الترويج.. إلخ، وذلك لأن السياحة الداخلية تعتبر من ركائز القطاع لمقاومة الأزمات ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وكتساهم في تشغيل اليد العاملة وإنعاش قطاعات أخرى مرتبطة بها محليا، وهاذ الشي كتبينو الأرقام، حيث وصلت السياحة الداخلية في 9 أشهر الأولى من هذه السنة إلى نسبة 45% من ليالي المبيت مقارنة مع 30% قبل الأزمة.

وبناء على مخرجات الدراسة اللي قمنا بها بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة لفهم متطلبات الزبون المغربي فيما يخص المنتوج السياحي الوطني، كنعملو على وضع أسس متينة لتطوير مستدام للسياحة الداخلية

من خلال:

أولا، تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة، خاصة بالنسبة للعائلات بأثمنة مناسبة؛

ثانيا، تعزيز الترويج للمنتوج المغربي؛

ثالثا، إحداث شيكات سياحية بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية؛

رابعا، التنسيق مع الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية فيما يخص العطل الجهوية.

هاذ السنة ما كانش يمكن لنا نطبقوها في برنامج العطل، ولكن احنا مستمرين في الاشتغال باش نحاولو نبطقوها العام الجاي إن شاء الله.

بالنسبة لتشجيع الاستثمار، يبقى الاستثمار من بين المحاور الأساسية اللي كتشتغل عليها الوزارة لإعادة إقلاع القطاع وتطويره، بالإضافة إلى تكثيف جهود الترويج عبر شراكات مع شركات الطيران، منظمي الأسفار العالميين وكذلك منصات إلكترونية لتوزيع الأسفار وشراكات مع المراكز الجهوية والإقليمية للسياحة.

وفي هذا الإطار، قمنا بإعادة توجيه تدخل الشركة المغربية للهندسة السياحية، قصد التركيز على تشجيع الاستثمار العام والخاص وتطوير الشراكات في هذا الميدان وفي مختلف جهات المملكة، كما وضعنا بنك مشاريع للترفيه والتنشيط باش نشجعو خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة وإنعاش السياحة محليا.

وأخيرا، بالنسبة لتوفير الموارد المالية، خاصة لتنفيذ ورقة الطريق لقطاع السياحة، كنعتمدو بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للوزارة على موارد إضافية مهمة، يمكن تعبئتها عبر 4 محاور:

أولا، في إطار الميثاق الجديد للاستثمار؛

ثانيا، عبر صندوق محمد السادس للاستثمار؛

ثالثا، عبر القطاع الخاص اللي غادي يستثمر في عدة مشاريع، لاسيما في مجال الترفيه السياحي؛

رابعا، عبر مساهمة الشركاء الآخرين بما فيهم الجماعات المحلية.

مع العلم أننا نشتغل بتنسيق تام مع وزارة الاقتصاد والمالية لتعبئة موارد مالية إضافية عند الضرورة لتنفيذ جميع مشاريع ورقة الطريق الجديدة للقطاع كيفما اشتغلنا بالنسبة للمخطط الاستعجالي لهذه السنة.

وفيما يخص الميزانية المخصصة لتوفير مقاعد للنقل الجوي للسياح، هذا الجانب سيتم إعطاؤه الأولوية في ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة، مع العلم أن ميزانية هذا المكتب تتكون بالإضافة إلى منحة الوزارة من مداخيل ضريبة الإنعاش السياحي وضريبة النقل الجوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لدينا مجموعة من الملاحظات، انطلاقا من الفاعلين في القطاع السياحي، والتي تزكيها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أنه بالرغم مما تم إنجازه، فإن الإمكانيات التي تزخر بها المملكة في هذا المجال لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي، ولا زال قطاع السياحة على المستوى الهيكلي يعاني من العديد من الإكراهات التنظيمية، تتعلق على وجه الخصوص بتداخل الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين في القطاع الخاص، ذلك أن القطاع يواجه صعوبات في الحصول على التمويل، وخصوصا من حيث الموارد البشرية المؤهلة ومحدودية العروض المقدمة في مجالي الترفيه والتنشيط السياحي، مما يشكل اختلالات هيكلية وصعوبات تواجهها الاستراتيجيات وتحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على الحكومة إرساء سياحة مستدامة تكفل تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية والبيئية والصحية وإدماج الساكنة المحلية، لا سيما النساء والشباب في دينامية خلق الثروة والعمل اللائق وتحسين التموقع السياحي للأقاليم والجهات على الصعيدين الوطني والدولي، (نموذج مدينة أكادير)، إضافة لضرورة تبسيط الجبايات المحلية وضمان التقائيتها مع الجبايات الوطنية من أجل الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتيسير النظام الجبائي مع حاجيات المقاولات السياحية المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، حسب موقع المشروع وطبيعته ووضع معايير تنظيمية تستجيب لمتطلبات المنافسة مع الأسواق الخارجية، من خلال اليقظة الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي.

بالنظر للأهمية التي أصبح يحتلها المجال الرقمي، باعتباره المدخل الأساسي للوصول إلى المنتجات السياحية، أصبح من الضروري وضع منظومة مغربية للحجز والأداء لتجنب خروج العملات الصعبة وتلقي العملات من لدن الفاعلين خارج المغرب وتطوير آليات التواصل الرقمي وتطوير المنصات الرقمية لجعلها رافعة لتعزيز إشعاع بلادنا عامة وبعض مدن المملكة ووجهاتها على وجه الخصوص، وتجميع الفاعلين المغاربة في مجال الإيواء من أجل إجراء مفاوضات مشتركة مع الشركات الرقمية العملاقة والارتقاء بالعرض السياحي المتعلق بالمغرب والمدن والجهات ووضع آلية لليقظة والتتبع والتفاعل مع العرض المغربي، عبر شركات الأنترنيت من أجل تحليل العروض، مما يمكن من التحسن المستمر لصورة المغرب والمنتجات الوطنية على المستوى الدولي،

إضافة لدعم السياحة الوطنية من خلال اقتراح عروض مستدامة جديدة تكون أكثر جاذبية وتنافسية لفائدة السياحة الداخلية وتشجيع السياحة الاجتماعية والتضامنية وتطوير المآوي الموجهة للشباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيدة المستشارة..

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عرفت الأنشطة والمهن السياحية بالمغرب نكسة لا مثيل لها من جراء الأزمة الصحية المرتبطة بـ"كوفيد-19" وما ترتب عنها من تداعيات خطيرة، مست كل القطاعات الإنتاجية والخدماتية، غير أن السياحة بالمغرب عرفت أزمة مزدوجة، تجلت في انقطاع وإغلاق شامل تعرضت عبره شغيلة المؤسسات الفندقية والمطاعم والإقامات ودور الضيافة لأزمة غير مسبوقة، على إثرها قامت الحكومة السابقة والحالية ببعض الإجراءات لدعم العاملين عن طريق تقديم بعض المساعدات، طبعها نوع من الارتجالية في التوزيع، بحيث لم يستفد منها المعنيون بالتسريح والمتوقفون عن العمل، وعجزت الحكومة عن الاستجابة لحل مشاكلهم المتعددة التي عرفتها مهن السياحة بمختلف أشكالها.

إن وزارة السياحة لم تكن تتوفر على آليات حقيقية للتواصل والتدخل للحد من تداعيات الأزمة، فإجراءات حالة الطوارئ كرست سلبيات عديدة، ساهمت بدورها في تفعيل احتقان غير مسبوق وسط شغيلة الفنادق بالمغرب، وعند استئناف الأنشطة السياحية في جل المدن مراكش، ورززات، أكادير وغيرها تعرض عمال الفنادق للطرد التعسفي والتأخير في صرف الأجور بمبررات غير مقبولة، والأنكى من ذلك أن بعض أرباب الفنادق الكبرى انتهزوا الفرصة للتخلص من أغلب عمال الفنادق والإجهاز على حقوقهم في الأقدمية ومستحقاتهم المالية.

السيدة الوزيرة،

في الوقت الذي ينتظر أن تقوم وزارة السياحة بالمهام المنوطة بها، والمتمثلة في الإشراف على تنظيم وتأطير الأنشطة السياحية ومراقبة الجودة وحماية حقوق العمال بالتنسيق مع القطاعات المعنية واللجن الإقليمية بالعمالات والأقاليم، فإننا نسجل غياب شبه كلي للأجهزة المكلفة بقطاع السياحة، مركزيا وجهويا، في الحد من تداعيات الأزمة المركبة التي يعرفها القطاع ككل، فمندوبيات الوزارة تنصلت من المسؤوليات المتعددة التي من المفروض القيام بها ومن بينها تطبيق القوانين ذات الصلة بتصنيف ومراقبة المؤسسات الفندقية والمطاعم المصنفة ودور الإيواء والرياضات والسهر على حماية حقوق العمال بالتطبيق السليم للتشريع الاجتماعي.

فأنشطة الوزارة ظلت منحصرة في تقديم إحصائيات حول ليالي المبيت وتحديد جنسية السياح والوجهات المفضلة، في غياب تام لتفعيل دورها الحيوي في تنمية استقطاب السياح الأجانب ومغاربة العالم لجلب العملة الصعبة وجعل القطاع فاعلا أساسيا ضمن النسيج الاقتصاد الوطني، وقد افتقد عمل الوزارة لاستراتيجية استباقية لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد والاستفادة من الفرص التي أتاحها انتعاش القطاع السياحي بعد فتح الحدود وعودة النشاط السياحي، ويتجلى ذلك في:

- غياب أية مبادرة في اتجاه رفع الحيف الذي لحق بالعمال المتضررين من الجائحة والعمل بالصرامة اللازمة لفرض احترام التشريع الاجتماعي والتراخي في الاهتمام بالعنصر البشري، عن طريق وضع برامج للتكوين والتكوين المستمر؛

- عدم فرض نزاعات الشغل لضمان السلم الاجتماعي بالقطاع؛

- إطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي، وفقا لما التزمت به الحكومة عقب الحوار الاجتماعي لـ 30 أبريل 2022، بحيث أن الوزارة لم تتفاعل مع الطلبات المتعلقة التي تقدمت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة، شكرا.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم الذي نتفق معه وندعوكم لـ:

- تبسيط إعداد المساطر الإدارية المرتبطة بوثائق التعمير في المناطق القروية، من أجرأتها وبلورتها على أرض الواقع لتمكين ساكنة الوسط القروي من تسوية ملفات التعمير بطريقة سلسة وسريعة، إضافة إلى تعبئة الوعاء العقاري الكافي والمناسب لاحتضان المشاريع الاستثمارية؛

- تشجيع فرص الاستثمار في القطاع السياحي بالمناطق القروية والجبلية من أجل تطوير عرض سياحي يتناسب مع جميع فئات السياح المغاربة منهم والأجانب، وإحداث منتجعات سياحية متجانسة من حيث المنتوج والأسعار؛

- تثمين القصبات الأثرية المهملة وضمان استعادتها رمزيتها التاريخية وبريقها السياحي وجعلها منارة لجلب السياح؛

- غياب التكوين لدى الشباب في العالم القروي في مجال السياحة القروية والجبلية مع ضمان استفادتهم من إنشاء مشاريع محلية من شأنها تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية؛

- انعدام تكوين المرشدين السياحيين في العالم القروي، وقد سبق لنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تقدمنا بمقترح قانون في هاذ الباب، الذي ننتظر منكم أجرأته؛

- إعادة تهيئة المسالك الطرقية القروية والجبلية لتيسير الولوج السياحي إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي، باعتباره آلية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- تسريع تنفيذ اتفاقية إنجاز المحطة الرياضية والترفيهية بأوكيمدن لتنويع العرض السياحي بجهة مراكش- آسفي، ونظرا لما تعرفه هذه المنطقة من توافد أعداد كبيرة من الزوار، كما نثير انتباهكم إلى ضرورة الاهتمام بالمؤهلات السياحية لجهة درعة- تافيلالت، وخاصة بمنطقة قلعة مكونة الكبرى؛

- استغلال العرض السياحي لمنطقة أمليل، باعتبارها تضم أعلى قمة جبلية هي جبل توبقال، والتي تعتبر كذلك من بين المنتجعات الطبيعية التي تعرف توافد الأسر المغربية من كل جهات المملكة والسياح الأجانب من هواة السياحة الجبلية ومتسلقي المرتفعات؛

- تشجيع الاستثمارات الثقافية بما يحافظ على العادات والتقاليد بكل منطقة على حدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

كما تتعرفو، السيدة الوزيرة، أن هاذ القطاع هذا تيخدم واحد 4.7% من الساكنة النشيطة بحوالي 750 ألف، باعتباره قطاع اللي هو مهم، خصوصا في بعض المناطق اللي ما عندهاشاي قطاعات أخرى اللي يمكن لها تنعش منها، وبالتالي هاذ القطاع هذا كان في 2019 كان كيدخل واحد 78 مليار.

سمعناك، السيدة الوزيرة، اليوم كتقولي بأنه وصلتو لواحد مبلغ اللي هو مهم أننا تنقولو على حسب اللي سمعنا البارح في الميزانية بأنه مازال ما وصلناش لهذا (le seuil) كنتفهمو علاش، لأنه هاذ قضية كوفيد عندها واحد الوقع ديالها على السياحة، ولكن، السيدة الوزيرة، اللي ما كيتفهمش هو أنه الأسواق اللي هي الأسواق اللي كانت دائما أسواق سياحية بالنسبة للمنطقة مازال ما وصلنا باش أنه نقنعوهم يرجعو للمغرب، في حين أنه بلدان أخرى تمكنت باش تسترجع الأسواق ديالها.

هضرتو على أنه كاين واحد المسألة اللي أنه السياحة اليوم في المغرب ارتفعت، هذا بفضل الإخوة المهاجرين والسياحة الداخلية، السيدة الوزيرة، لولاهم، لولا أننا بغيناك تعطينا الأرقام غير ما بين السياحة الداخلية والمهاجرين اللي ملؤو هاذ (les hôtels) رغم أنهم في الوقيتة فين كيطلبو بأنهم يجيو للبلاد ديالهم وهذا.. لقاو واحد الإشكال كبير جدا في الأثمنة، وأنت تتعرفي الأثمنة كيفاش كانت صاروخية في هذا الصيف هذا، واللي ما كانش فيها واحد التحكم، واحنا تنعرفو ما يمكنشاي تابعو الأثمنة على حسب كل الفنادق، ولكن عندكم الإشكال اللي يمكن لنا نتعاونو فيه هو خلق واحد المناطق اللي على الأقل تجاوب على السياحة الداخلية، لأن هي صمام الأمان، السيدة الوزيرة، وأنت قلتيها في الكلمة ديالك، والإخوان المهاجرين اللي خص يكون عندهم هاذ (les chèques) اللي تهضري عليهم هوما الأولين، لأن هاذ الناس هاذو في العملة الصعبة كنعتمدو عليهم في العملة الصعبة ونعتمدو عليهم في السياحة الداخلية وعلى بزاف ديال المسائل اللي هي اجتماعية.

هذاك التضامن الاجتماعي العائلي حتى هو داخل في هذه المسائل هذه.

السيدة الوزيرة،

ماشي غير هذا هو المشكل اللي عندنا، هضرتو على الخريطة ديال الطريق ديال 26 مليون ديال السواح، أنا تنشوف كيفاش غادي تديري تنزليها، السيدة الوزيرة، في حين أنه قبل كنا تنطلعو 5% في النمو، اليوم الانتكاسة ديال هاذ الشي اللي واقع وكتقولي لنا 26 مليون من هنا لـ 2030، بغينا نعرفو كيفاش غادي تديري تنزيليها.

كاينة صعوبة، السيدة الوزيرة، وإنما هذا (c'est un chiffre) اللي صعيب، كانت ورزازات كما تتعرفي، السيدة الوزيرة، كانت بزاف ديال السواح، اليوم 20 أوطيل اللي سد، أشنو درتو، السيدة الوزيرة، باش تحلو هذه المناطق اللي عرفت انتكاسة كبيرة جدا؟

وبالتالي مازال لحد الآن ما كاين حتى جواب على هذه المناطق ديال الجنوب الشرقي، والسيدة الوزيرة تتعرفي بأن هذا القطاع مهم بالنسبة لنا، وكنتمناو أنك تعطيه بالوجه ماشي بالظهر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم، السيدة الوزيرة، على ما تفضلتم به من إيضاحات مهمة، والتي

لامستم من خلالها الإنجازات المحققة في قطاع السياحة، إلا أنه ورغم ذلك ورغم المجهودات التي تقومون بها في سبيل تشجيع السياحة الداخلية، فإنها تبقى شيئا ما محدودة أمام تطلعات المواطن المغربي وانتظاراته من حكومة الأمل والكفاءات.

إذ أننا مطالبون بمواكبة الانتعاش الذي تعرفه السياحة على مستوى العالم بأسره، بتضافر مجهودات جميع الفاعلين والمتدخلين، ومن خلال استغلال الثروات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها بلادنا لخلق منتوج سياحي وطني ذو جاذبية وقابل للتسويق الخارجي، خاصة بعد الطلب المتزايد الذي أضحت تعرفه السياحة الجبلية والقروية.

فتشجيع السياحة القروية والجبلية لا يكون فقط بوصلات إشهارية، بل هي قرارات وإجراءات حكومية متكاملة، تتطلب التقائية الإجراءات الحكومية فيما يتعلق بالبنيات التحتية بالعالم القروي، التي تحتاج إلى مجهود أكبر لتأهيلها والرقي بها، ثم قرارات جريئة على مستوى الخدمات المرتبطة بالسياحة، مع إيلاء أهمية تأطير مؤسساتي لمختلف المجالات الترابية لإبراز ما تزخر به من مؤهلات طبيعية وسياحية واستثمارها بشكل يخدم السياحة القروية.

كما يمكن تفويض الخدمات السياحية الجبلية والقروية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على شكل تعاونيات أو شركات سياحية صغيرة أو على الأقل نهج مقاربة أكثر تشاركية، تجعل من هذه المنظمات شريكا حقيقيا وأساسيا للنهوض بهذه السياحة، وبتنسيق مع الجماعات الترابية التي هي أدرى بالإمكانات الطبيعية التي تزخر بها.

كما نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بمراعاة القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، خاصة في ظل الظرفية العالمية، التي نمر منها من خلال إيجاد عروض سياحية داخلية، تتناسب ومستوى دخل المواطن المغربي، وذلك في إطار سياسة سياحية تروم تجويد العرض الداخلي وتنويع مجالاته وجعله متاحا في وجه المغاربة جميعا، حيث أن هاذ السنة تفاجأت العائلات المغربية هاذ الموسم الأخير بأثمنة تقدر أحيانا بأضعاف أثمنة نفس المنتجات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، الكلمة لكم للرد على التعقيبات.

تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله الأرقام اللي عندنا اليوم كتبين بأن قطاع السياحة تمكن من استرجاع النشاط ديالو، كدليل على هذا، نسبة الاسترجاع للسياح اللي وصلت له بلادنا واللي هي 80% إلى متم أكتوبر مقارنة مع 2019، تجاوزت بـ 10 ديال النقط معدل الاسترجاع العالمي اللي هو 70%، وهذه النسبة الأخيرة من معدل الاسترجاع العالمي أعلنت عنها المنظمة العالمية للسياحة مؤخرا، وباش هاذ الاسترجاع يستثمر، عندنا مقاربة تشاركية لأننا واعيين بأن تطوير القطاع ليس ممكن إلا بالعمل المشترك لجميع المتدخلين، وخاصة المهنيين.

وفي هذا الإطار، تنشتغلو كذلك على المدى المتوسط والطويل لتمكين بلادنا من الوصول إلى 26 مليون سائح في أفق 2030.

وبالموازاة مع هاذ العمل قمنا بتسريع ورش إصلاح منظومة التصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، اللي غيمكن من وضع تصنيف ملائم مع المعايير الدولية المتطورة، وغيمكن كذلك من تنظيم الإيواء غير المهيكل وتوسيع الطلب وتحسين الخدمات المقدمة للسياح، والمنظومة الجديدة للتصنيف تهم جميع الجوانب، وليس فقط البنيات، ولكن كذلك الموارد البشرية وغيرها.

وفيما يخص السياحة القروية، فهي تعرف طلب متزايد من طرف السياح الأجانب وكذلك من طرف السياح المغاربة، وبلادنا، الحمد لله، تتوفر على مؤهلات كبيرة في هاذ المجال في مختلف جهات المملكة، ويرتكز عملنا في هذا النطاق على محورين أساسيين:

المحور الأول: هو إعداد دراسة ووضع برامج لتثمين المؤهلات السياحية للعالم القروي، عبر "الشركة المغربية للهندسة السياحية" وبتشاور مع الشركاء المحليين وخاصة الجماعات المحلية؛

المحور الثاني: هو وضع شراكات مع مختلف المتداخلين لتنفيذ هذه البرامج، منها الاتفاقيات التي تم إبرامها سابقا والتي هي في طور الإنجاز، واللي تنقومو بتسريعها بجهة كلميم واد نون، الداخلة - واد الذهب، العيون - الساقية الحمراء، بني ملال - خنيفرة، وفاس - مكناس؛

وتم وضع برامج أخرى جديدة نذكر منها: البرنامج الذي يخص جهة درعة - تافيلالت، لتثمين مؤهلات الواحات والجبال بمبلغ مالي إجمالي قدره 1.4 مليار درهم، ممول من طرف الشركاء المعنيين والشركة المغربية للهندسة السياحية.

كما أنه في إطار خارطة الطريق الجديدة لتطوير السياحة في أفق 2026 واللي كنشتغلو عليها، أعطينا أهمية كبيرة للسياحة القروية، وخاصة فيما يخص:

- ✓ دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في ميدان الترفيه والتنشيط؛
- ✓ الرفع من الطاقة الاستيعابية لهاذ المناطق؛
- ✓ الرفع من مقاعد النقل الجوي؛
- ✓ تأهيل الموارد البشرية بما فيهم المرشدين السياحيين بالفضاءات الطبيعية؛
- ✓ وتكثيف عملية الإنعاش والترويج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

دائما مع نفس القطاع، السؤال السادس وموضوعه "بلورة رؤية استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية".

والكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها قصد بلورة الرؤية الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت الصناعة التقليدية إنتعاشة مع انتعاش السياحة وانعكست هذه الانتعاشة كذلك على الصادرات، اللي ارتفعت بـ 17% خلال التسعة أشهر الأولى من 2022 مقارنة مع 2021 و23% مقارنة مع 2019.

كترتكز استراتيجية الوزارة على جوج محاور أساسية وهما:

- هيكلة وتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية؛
- تطوير الإنتاج والعرض والترويج والتسويق.

فيما يخص المحور الأول: وضعنا النصوص التطبيقية للقانون 50.17 الخاص بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، وهاذ القانون نظم 172 مهنة من الصناعة التقليدية الإنتاجية وكذلك الخدماتية، ووضعنا السجل الوطني للصناعة التقليدية عبر المنصة الإلكترونية (rna.gov.ma) اللي كتمكن الصناع التقليديين باش يتسجلو ويستافدو كذلك من خدمات (CNSS[1]) والبرامج اللي تتوضعها الحكومة.

وإلى حد اليوم تجاوز عدد المسجلين في هذه المنصة 305 آلاف مسجل، وكتمكن كذلك هذه المنصة من حماية الحرف ومن حماية المستهلك، لأن غادي يمكن ليه يتعامل مع صناع تقليديين معترف بهم.

فيما يخص المحور الثاني اللي كيهم تطوير..

اسمح لي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لا يخفى على أحد أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب، باعتباره جزءا من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يضم حوالي 1200 مقاولة مهيكلة ويشغل حوالي 2.4 مليون حرفي وحرفية، أي حوالي 22% من مجموع الساكنة النشيطة، كما يساهم بنسبة 6.7% من الناتج الوطني الخام.

وبعد أن انتهت آخر استراتيجية قطاعية مخصصة لهذا القطاع سنة 2015، حيث لم تحقق الأهداف والنتائج المرجوة منها وإطلاق الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية 2030-2021 المنتظر تنزيلها والتي نثمن محاورها ونتمنى أن تحقق الأهداف المسطرة لها، غير أن هذا القطاع لا زال يعاني من عدة مشاكل أدت إلى اندثار بعض الحرف، كما أن غالبية الأنشطة تمارس في إطار غير مهيكل، الأمر الذي يحول دون تطويره والنهوض به، وهو ما يتطلب - في نظرنا - التركيز على المحاور التالية لتطوير الصناعة التقليدية:

أولا، هيكلة الفاعلين الاقتصاديين: وذلك بإعداد برامج مواكبة تستهدف تقوية تنافسية مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، خاصة على الصعيد الدولي لتحقيقه زيادة كبيرة في الصادرات، وكذلك الحد من حضور القطاع غير المهيكل، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات لدعم التمويل والتسويق والمواكبة على مستوى سلسلة القيم بأكملها، زيادة على تقديم منح استثمارية لتشجيع التحول الصناعي للقطاع، وكذا تشجيع التحول إلى القطاع المهيكل، عبر خلق نظام ضريبي يتلاءم ويراعي خصوصيات هذا القطاع؛

ثانيا، تحديد فروع قطاعات الصناعة التقليدية: إضافة إلى ظهور فروع قوية وتنافسية في الصناعة التقليدية، لابد أيضا من تسريع وتحديد سلسلة القيم ودعم التحول الرقمي للقطاع من خلال تحسين الوصول إلى المواد الخام ذات الجودة، التكييف المستمر للتصاميم مع تطور اتجاهات الاستهلاك الوطني والدولي، تشجيع الأفضلية الوطنية في الطالبيات العمومية وتقوية دور "دار الصانع" في الاستهداف والترويج؛

ثالثا، العنصر البشري: من خلال العمل على تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصناع التقليديين وزيادة قدرة منظومة التكوين الأساسي على استقبال وتحسين إدماج خريجي التكوين المهني في مجال الصناعة التقليدية إلى

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

سوق الشغل، كما يتطلب الأمر تمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من مقومات الحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية كنشتغلو بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية اللي وقعنا معها اتفاقيات جديدة بمنظور جديد باش يعرف القطاع تطور مستدام، والسجل الوطني لغرف الصناعة التقليدية فيه شريك أساسي وآلية جد مهمة، وكنغتنم هذه الفرصة باش نوجه نداء لجميع الصانعات والصناع التقليديين باش يتسجلو في السجل الوطني للصناعة التقليدية، هذه العملية ما غتكونش غير حماية لهم، بل غادي تكون حماية للحرف ديالهم وحماية كذلك للمستهلك وغادي تمكنهم من الاستفادة من التغطية الاجتماعية من البرامج اللي كتقوم بها الدولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر للسؤال السابع وموضوع "إمكانية إحياء المغرب الدولي للصناعة التقليدية".

والسؤال لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية من جديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الجواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيدة المستشارة،

فيما يخص إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية، كيفما كتعرفو فالوزارة ومؤسسة "دار الصناع" سبق لهم نظمو عدة معارض دولية، كالمعرض التجاري والمهني "من يدينا" اللي عرف تنظيم 6 دورات، وشاركت فيه مجموعة من الدول.

والآن في السياسة ديالنا الجديدة فيما يخص ترويج وإنعاش قطاع الصناعة التقليدية اعتمدنا على الانفتاح أكثر على الأسواق الخارجية والرفع من الصادرات.

إن شاء الله وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، غادي نظمو في مدينة مراكش الدورة السابعة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، ابتداء من 5 دجنبر هذه السنة، غادي يحضر هذه التظاهرة عدد كبير من المهنيين الأجانب والخبراء الدوليين لتأطير الندوات واللقاءات.

وبهذه المناسبة، غادي نظمو الملتقى الدولي للصناعة التقليدية (Marrakech International Art and Craft Connect) اللي غادي تكون فيه لقاءات بين رجال أعمال مغاربة وأجانب، زيارات ميدانية لفائدة رجال الأعمال الأجانب، وكذلك معرض دولي خاص بالزربية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة التعقيب.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

بدوري أشكركم السيدة الوزيرة على التوضيحات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب بخصوص إمكانية إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية الذي يوليه فريقنا اهتماما كبيرا نظرا لراهنيته الاقتصادية والاجتماعية والتي نعي بكل موضوعية آثارها على مستوى خلق مناصب الشغل والرفع من تنافسية قطاع الصناعة التقليدية وتحسين وضعية الصناع التقليديين.

نسجل في هذا الباب انخراط الوزارة الوصية على القطاع في تحقيق إنعاش شامل لجميع فروع الصناعة التقليدية وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلة بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية لمدن للمهن والكفاءات ومواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين وبرامج الدعم للصناع وبرامج الجودة التي تخص احترام المواصفات والعلامات والتصديق والبحث والتنمية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أهداف تنظيم معرض دوري للصناعة التقليدية بجهة الرباط- سلا- القنيطرة، ستشارك فيه عدة دول من جميع أقطار العالم، حيث سمحت هذه التظاهرة الدولية بتحقيق إيجابيات مهمة نذكر من بينها ما يلي:

- اكتساب الصناع التقليديين المغاربة مهارات جديدة والتعرف على زبناء جدد لتسويق أفضل لمنتوجاتهم؛
- تحقيق رواج اقتصادي محلي وجهوي؛

– استفادة خزينة الدولة من مداخيل تنظيم هذا المعرض الدولي؛

– الرفع من الآفاق المهنية للصناع التقليديين؛

– توقيع شراكات في القيام باستثمارات وطنية.

وتبعا لما سبق، ندعوكم السيدة الوزيرة المحترمة، إلى ضرورة إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية كتقليد سنوي والقيام بالتفاتة في هذا الباب لفائدة جميع الصناع التقليديين لتكوين متنفسا لهم على العطاء، والعمل المتواصل والحفاظ على جودة وأصالة المنتوجات التقليدية، وفي ذلك حماية لحمولتنا الثقافية والإبداعية انسجاما مع جهود الحكومة التي تنخرط بمجهود إرادي لتأهيل هذا القطاع وتجاوز تأثيرات الظرفية الاقتصادية والدولية والانعكاسات السلبية للأزمة على القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

هل لكم رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا للسيدة المستشارة.

بالنسبة لإحياء المعرض الدولي، بغيت نضيف أن تنظيم المعارض الدولية ببلادنا في قطاع الصناعة التقليدية تيبقى شيء مهم، لأنها تتعرف بالمنتوج المغربي وكتساعد على التسويق والرفع من الصادرات.

ولكن مشاركة المغرب في المعارض الدولية في بلدان أخرى هو مهم كذلك، وفي هذا الإطار "دار الصانع" تتشارك في العديد من المعارض والتظاهرات الدولية اللي تتكون فرصة للصناع التقليديين المغاربة لتسويق منتوجاتهم وكذلك الانفتاح على أسواق جديدة.

ونذكر على سبيل المثال معارض دولية بالخارج كـ (Maison & Objets) بفرنسا، (Index) بالمملكة العربية السعودية، (la foire de Lisbonne) بالبرتغال، و(New York Now) بالولايات المتحدة الأمريكية.

هاذ المعرض الأخير شارك فيه أكثر من 2500 عارض من مختلف أنحاء العالم، وشاركت بلادنا فيه بـ 8 ديال المقاولات في قطاع الصناعة التقليدية وكلها نسائية، وفازت 3 منها بجوائز منها جائزة أحسن منتوج، وهذا تيدل على المستوى الرفيع اللي وصل له المنتوج المغربي في الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف الأسئلة المرتبطة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ونشكر السيدة الوزيرة على المساهمة القيمة في التعاطي مع هاته الأسئلة.

ونمر إلى القطاع الموالي بعد الترحيب بالسيد وزير العدل.

السؤال الآني الأول موجه لقطاع العدل حول "مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتاب الضبط".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مسار تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

تنبتسم لأن السيد المستشار بالنسبة لنا في النقابة، وهو داخل فهاذ الحوار هاذي مدة معنا، يبدو أنه يريد أن يؤكد هذا الحوار على مستوى مجلس المستشارين.

تتعرفو بأنه كاينة المسودة، نرجعو ثاني للمسودة، المسودة اللي تناقشو الآن، إن شاء الله غادي تعطيكم المسودة الأخيرة نعطيوها للنقابات، وغادي ندخلو في النقاش ديالها في أقرب الأوقات مع جميع النقابات لدى التمثيلية، وأكثر تمثيلية باش تقدمو لنا الملاحظات ديالكم والتغييرات، واحنا منفتحين على مستوى النقابات.

الآن، احنا ملتزمين بالتوقيت، احنا ملتزمين بالتوقيت، واللي كاين في الحوار الاجتماعي، في الحوار اللي عندكم مع النقابات تأكدو بأنه غادي نعاودو نستمرو فهاذ الحوار هذا، واحنا منفتحين على جميع الملاحظات ديالكم، ومنفتحين على جميع التغييرات اللي بغيتو تديروها، لأن هذا قانون تيهمكم.

عندي نقطة واحدة، أنا أتمنى من هنا مع وزارة المالية، تناقش معهم باش يعطيونا ذوك المناصب اللي كنتسالهم فيها يخص المنتدب العام، اللي هو حق مكتسب للموظفين، ونعتقد أنه فتحنا هذا الحوار وأنه في المستقبل القريب غادي نشوفو هاذ الحالة اللي هي من المطالب الأساسية ديال رؤساء كتابة الضبط، رؤساء ديال كتابة الضبط عندهم دور كبير كما تتعرفو، الموظفين ديال وزارة العدل عندنا ما يفوق من 25.000 موظف كلهم محتاجين من الناحية باش نعيدو النظر في وضعيتهم، إن شاء الله يكون خير، بالتعاون معكم في النقابات.

شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

طبعا باعتبارنا شريك اجتماعي كفيدرالية ديمقراطية للشغل تيجعل مسؤوليتنا مزدوجة في طرح هذا الموضوع.

كيف كتعرفو، السيد الوزير، أنه آخر تعديل ديال النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط كان في 2011، من 2011 إلى اليوم جهاز هيئات كتابة الضبط عرف تغييرات كبيرة هيكلية، بالإضافة لما رتبه التنظيم القضائي الجديد على هاذ الهيئة.

اليوم، السيد الوزير، احنا مطالبين، وهاذي مسؤولية جماعية، السيد الوزير، لأنه احنا كممثلين ديال الموظفين، وكشريك اجتماعي، ولينا اليوم متهمين بالكذب، عدد ديال المشاريع اللي كانت متوافق حولها مع وزارة العدل، منها المراجعة ديال الحساب الخاص، جرى رفضها من طرف القطاعات الحكومية ذات الصلة.

اليوم، مهم ما عبرتم عنه، السيد الوزير، من حسن نية، لكن لابد من الحكومة أنها درسات الإمكانيات المادية لمراجعة النظام الأساسي، تحسين الأوضاع ديال العاملين في جهاز كتابة الضبط بشكل عام، وإنصاف السلالم الدنيا.

احنا القطاع الوحيد، السيد الوزير، القطاع ديال كتابة الضبط هو الوحيد في البلاد اللي باقي فيه السلم الخامس، بالإضافة للمهن النوعية اليوم اللي تتلقى إغراءات كبيرة في باقي القطاعات اللي ما كيناش في القطاع دالعدل.

أيضا ما تفضلتم وتحدثتم عنه من وضعية رؤساء كتابة الضبط، هي وضعية تسائلنا جميعا حول التعويضات اللي تيتلقوها، حول الإمكانيات ديال العمل اللي متاحة لهم، والتي لا توازي بأي حال من الأحوال المصالح الخارجية الإقليمية لباقي القطاعات الحكومية.

وبالتالي، السيد الوزير، نؤكد على أنه المدخل السياسي والإرادة اللي عبرتو عليها مهمة، لكن لابد من رصد الاعتمادات المالية اللازمة لمراجعة النظام الأساسي بشكل يضمن لهاذ الجهاز أنه يقدم الخدمات المرجوة ليلو في تيسير ولوج المواطنين للعدالة.

ما تنفهموش اليوم كيفاش 3 ديال المشاريع متوالية في عهد وزراء مختلفين في المراجعة ديال التعويضات دالحساب الخاص، ويجري رفضها في آخر المطاف، مع أنها غير مكلفة، الوعاء المالي المخصص للتعويضات ديال الموظفين دائما فيه الفائض، وهاذي أموال تيحصلوها الموظفين ديال كتابة الضبط.

اليوم، كاين أعباء جديدة غيفرضها التنظيم القضائي، كاين أعباء إضافية جاء بها المشروع ديال القانون المالي، وغيوليو الموظفين ديال كتابة الضبط يقومون بتحصيل الضرائب ومراقبة الملزمين من المهنيين ومساعدي القضاء، أعتقد أنه من باب الإنصاف خص مراجعة جذرية للأوضاع ديال العاملين في المحاكم وديال موظفي كتابة الضبط، بما يضمن الإنصاف ديالهم وبما يضمن تمكينهم من حقوقهم العادلة والمشروعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

أنا أشاطركم حول ما قلت حول وضعية الموظف ديال كتابة الضبط، يجب إعادة النظر في وضعيته، هناك وضعية شيئا ما غير مقبولة، ماشي شيئا ما، غير مقبولة، أنا متفق معكم وخصنا نتواجه مع هاذ الموضوع بواحد النوع ديال الشجاعة، وبواحد النوع ديال المسؤولية كذلك، لهذا أنا مستعد باش نتعاون معكم في هاذ المجال هذا، ونعيدو فيه النظر.

أكثر من هكذا الآن، موظفين كتابة الضبط والسادة رؤساء كتابة الضبط غادي يلعبو دور كبير في المسطرة القضائية، لأنه غادي تكون ما يسمى بالمحاكمة الرقمية اللي فيها تبادل المذكرات، وهي مسؤولية كذلك، واحنا غادي نأخذها بعين الاعتبار.

أنا أعتقد بأنه استمراريتكم في الحوار مع وزارة العدل، وانفتاحكم على وزارة العدل، كذلك انفتاح وزارة العدل عليكم، هاذ الحوار هو اللي تيعطينا حقيقة المشاكل، وكل المشاكل اللي تيخلينا نعرفوها ونتعاملو معها، لأنه تتعرف وزارة العدل غادي نلقى فواحد المجموعة ديال المهام، واحد المجموعة ديال المساطر، ولكن الآن احنا منفتحين وغادي نشوفو هاذيك الأمور كلها، والمكتب ديالي راه مفتوح للنقابات، ومرحبا بكم نناقشو هاذ المواضيع، وإن شاء الله نتعاونو فيها ونوجدو لها حلول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة حول "استعمال التكنولوجيات الحديثة للمحاكم".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتحسين جودة

الخدمات القضائية انسجاما مع الأهداف الإستراتيجية للمغرب الرقمي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

فالحقيقة هاذ المجال ديال الرقمي طرح مشكل كبير، واحنا من نهار تحملنا هاذ المسؤولية كنركزو عليه، درنا إطلاق واحد المجموعة ديال المنصات، السجل العدلي، خدمات الأداء الإلكتروني للغرامات.

مثلا خدمات الأداء الالكتروني للغرامات اكتشفنا واحد القضية، السيد الرئيس، أنه كنا كندخلو تقريبا واحد 150 ألف درهم شهريا فهاذ الغرامات، حيث درناه في التلفون دخلنا ذاك الأسبوعين مليون و450 ألف درهم، بحيث أن المواطن كيقلب يؤدي الغرامة ولكن فين؟

احنا الآن كنتعاونو مع البنوك، كنتعاونو مع مجموعة من المؤسسات، هذاك الأداء الإلكتروني إلى آخره.

درنا إحداث منصة التشاور الوطني في آفاق ولوج المرأة للعدالة، فتحنا وخرجنا مجموعة نتاع الآراء، المرجع الوطني الإلكتروني للمنتسبين للمهن القانونية والقضائية، درنا واحد المنصة فيها جميع المحامين، جميع الخبراء، جميع المحاسبين، جميع المفوضين القضائيين باش اللي اعطاك سميتو كتعرفو واش كاين ولا ماكاين، العنوان ديالو، واش عندو قرار تأديبي؟ ما عندوش قرار تأديبي؟ كيشتغل ماكيشتغلش؟ ومفتوح على الناس، باش المواطنين يعرفو مع من كيتعاملو، إلى آخره.

درنا إحداث مركز نداء لفائدة وزارة العدل باش يكون الترشيد القانوني، البوابة الإلكترونية للشكايات كنتلقاو الآن شكايات بواسطة الهاتف المحمول، ثم كذلك.. احنا الآن غاديين لهاذيك اللي واعدتكم بها ديال شكون اللي مزوج شكون، راح احنا غاديين فيها، درنا رقمنة صندوق التكافل العائلي، ماشي معقول تجي المرأة تبغي تاخذ المصاريف ديال الطلاق ديالها، يمكن تديرها عبر الأنترنيت.

احنا غنحتاجو الآن لمهنة جديدة وهي مهنة التعامل مع وزارة العدل، يكون شي مكتبات فيهم (l'ordinateur) وغدير شي طلب تمشي تما، تعطيه شي بركة، ويصيفط لنا الطلب.. إلى آخره.

لأن بدا هاذ الشي كلو.. ثم الاستقبال الإلكتروني، كيوصلوني المواعيد كلهم شكون استقبل شكون، هاذ الشي عندي أنا فالهاتف.

المنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام القضائية ديال حوادث السير، كينفذو ديال 2016 ويخليو لك ديال 2010، دابا غادي نضبطو بالتواريخ، ماكاينش شي يسبق شي، كذلك درنا، راه احنا خدامين فيها، بغينا نديرو واحد المنصة نعرفو فيها الأحكام القضائية اللي ضد الدولة والتواريخ ديالها، باش ما يبقاش شي واحد يقيس شي واحد، واحد المجموعة ديال المنصات احنا خدامين فيهم مباشرة وكنشتغلو عليهم، ويكون خير إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تنفيذ مشروع التحول الرقمي لمحاكم المملكة والإدارة القضائية بشكل عام، باعتباره مشروعا استراتيجيا يستمد أسسه من التوجيهات الملكية السامية لإصلاح ورش العدالة بشكل متوازن ومستدام أمر لا يحتمل التأخير والتأجيل.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير المحترم، فإن إرساء مقومات عدالة رقمية تضمن تقوية البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية للمحاكم ويوفر برامج آمنة متعلقة بإدارة المساطر والإجراءات القضائية، ويرفع من نجاعة الأداء القضائي، يعتبر إحدى ركائز الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة التي تؤكدها توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخلاصات تقرير لجنة النموذج التنموي.

السيد الوزير المحترم،

إن المساهمة في إنشاء محاكم مرقمنة تشكل لبنة إضافية للرفع من التنمية في المغرب وتحسين مناخ الأعمال وكسب ثقة المستثمرين خاصة وباقي المواطنين عامة.

وفي هذا الصدد، ننوه في فريق الأصالة والمعاصرة بالجهود المختلفة التي بذلت خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية الحالية، ويتعلق الأمر بالخدمات الجديدة غير المسبوقة التي أطلقتها وزارة العدل والتي أسفرت عن وضع مجموعة من الخدمات الرقمية عن بعد الموجهة للمواطنين والفاعلين في منظومة العدالة، وذلك على موقع (www.mahakim.ma).

ويتعلق الأمر بالسجل العدلي الإلكتروني والذي تم تطويره وتجديده بما يتناسب ومتطلبات المرتفقين وبخدمة تتيح إمكانية البحث عن المحامين والموثقين والعدول والموظفين القضائيين والتراجمة والمحلفين والخبراء المقبولين لدى المحاكم.

كما يتيح كذلك للمواطنين ومهنيي العدالة الاستفادة من معلومات موثوقة ومحينة، هذا بالإضافة إلى خدمات الأداء الإلكتروني للمخالفات المرتبطة بقانون السير التي يحددها الرادار الثابت، وكذا مركز النداء لوزارة العدل

وهي خدمة جديدة تواصلية موجهة للمواطنين من أجل إرشادهم وتوجيههم لمختلف الخدمات المقدمة من طرف وزارة العدل.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجع، لابد من تعميم عملية تجهيز المحاكم لتجاوز إشكالية التباين بين مختلف محاكم المملكة على صعيد التكنولوجيا الحديثة، وكذلك صعوبة استعمالها وإكراهاتها في التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية، وهذا يتطلب ميزانية ووسائل مالية لهذا الورش وخاصة أجهزة الإعلامات والحواسب.

وكذلك ننوه بكل ما..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل هناك شي إضافة السيد الوزير ؟

في حدود بضع ثواني.

السيد وزير العدل:

ماشي إضافة، بغيت غير فقط بأنه في كثير من الأحيان بشكل تلقائي كنجاوبو على الأسئلة حولناها للأجوبة كتابية نعطيوها للسادة المستشارين باش يحتافظو بها.

السيد المستشار، أعطانا السؤال غادي نجاوبوه كتابة شفويا وكتابة بتعليمات من الأخ بايتاس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المبادرة.

وشكرا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تجويدا للعمل الحكومي.

نمر الآن للسؤال الثالث وموضوعه "تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات الترابية"، لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا السيد الوزير يتمحور حول تنفيذ أو إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد حنين.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

المشكلة ديال هاذ الأحكام أنه إذا بقينا كنتكلمو عليهم راه صعيب نتكلمو عليهم، لأن كل وزارة وكل مؤسسة عمومية عندها الديون ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير أعطينا بالظهر احنا ماشي مشكل.

تفضل، تفضل.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار حاليا كنبغي نهضر معه مباشرة.

المشكل اللي عندنا هو أنه كثير من الأحكام كتوزع على الإدارات، ووزارة العدل ما عندهاش اليد إلا بواسطة طلبات تنفيذ الأحكام التي كتمر عن طريق المحاكم، الآن احنا تنوجدو واحد (plate-forme) اللي تكلمنا عليها باش نديرو فيها جميع الأحكام القضائية.

المواطن المغربي في رأيي أنه ماشي مشكل أنك تعطل عليه ما تخلصوش، غير يعرف أنه غيتخلص واحد النهار.

كيف قلت لكم واحد عندو 5000 درهم كنخلصو مول مليار وكنخليو مول 5000 درهم.

فإذا درنا واحد (plate-forme) دخلنا فيها جميع الأحكام القضائية اللي عندنا في التنفيذ وتيشوف المواطن الحكم ديالو واحد النهار غادي يوصل يتنفذ لأن غادي كيتنفذ، أولا ما غاديش تبقى تلاعبات في التنفيذ.

ثانيا، غادي يعرف بأن نوبتو جاية غادي يرتاح ويتسنى نوبتو، لأن المواطن كيتسنى غير نوبتو، بغا غير يتخلص.

وأنا أعتقد بأنه.. وهاذي إرادة ديال المسؤول الإداري والسياسي ديال الجهاز، ديال أي جهاز ديال أي وزارة، في وزارة العدل، حيث جيت لقيت واحد المجموعة ديال الديون، واحد الديون في صندوق مال الضمان ولقيناه ضد وزارة العدل نفسها، مجموعة ديال.. نفذنا جميع الأحكام، بقاو لنا 3 دالملفات كنتسناو البت فيهم، الوضعية سليمة من الناحية القانونية باش يمكن نفذوهم ولكن في وزارة العدل ما بقاتش عندها ديون، لقينا ديون ديال 1976 ما تنفذاتش، وشحال فيها 9000 درهم، نفذناها، نفذنا جميع الأحكام اللي كاينة والآن كنتظرو هاذ (plate-forme) غادي تحل المشكل، لأنه غادي يكون في مكتب التنفيذ في وزرة العدل مع المحاكم، وكيكون كل مواطن تيعرف أشنو تنفذ وأشنو ما تنفذش، واش وصلاتو النوبة ولا مازال ما وصلاتو النوبة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، واحنا نثمن هذا المجهود، وهذا التصور الجديد باش يكون هناك رؤية حول مآلات الأحكام القضائية.

السيد الوزير،

كما تعلمون أن هذا السؤال يطرح من وقت لآخر سواء في الغرفة الأولى أو هاذ الغرفة هاذي.

وكان من المفروض، السيد الوزير، احنا ما نطرحوش هاذ السؤال، خاصة في ظل دستور 2011، اللي كيأكد في الفصل ديالو 126 على أن الأحكام النهائية ملزمة للجميع، إذن هناك إلتزام دستوري بالنسبة للجميع، سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو ذاتيين أو أشخاص القانون العام.

لكن، السيد الوزير، الواقع القضائي وأنتم تعلمون ذلك، يثبت مع الأسف عجز كبير فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام.

لذلك، السيد الوزير، نسعى من خلال هاذ السؤال مرة أخرى إلى إثارة الانتباه، والتأكيد على أن تنفيذ الأحكام القضائية هو الوجه الحقيقي للعدالة، السيد الوزير، وهو الضمانة الأساسية للمتقاضين، وأن الأحكام التي لا تنفذ بطبيعة الحال تؤدي ليس فقط إلى فقدان الثقة في المساطر القضائية، بل تؤدي إلى فقدان الثقة في الأمن القضائي برمته، السيد الوزير.

وكلنا يعلم أن الدولة هي المسؤولة على تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي فالأحكام الصادرة ضدها يجب أن تكون فيها نموذجا للالتزام بتنفيذ هذه الأحكام وبحجية الأحكام القضائية.

غير أنه مع الأسف يتبين، السيد الوزير، وأنتم تعلمون ذلك، تنامي عدد القضايا التي تعرف إما تراخيا أو تلكأ أو بصراح الامتناع عن التنفيذ.

هذا، السيد الوزير، كنعتبروه غير مقبول في دولة القانون والمؤسسات، لذلك فهاذ الإشكالية اليوم تسائلنا جميعا، ولابد من إيجاد حلول لها.

أنتوما بديتو فالحل، السيد الوزير، هاذ الآلية اللي غادي تديرو، هاذ المنصة اللي غديرو احنا كنثمنوها، ويمكن تكون جزءا من الحل، ولكن الحل خصو يكون كذلك قانوني، وعندنا أمل على أنه غتكون مشروع إصلاح قانون المسطرة المدنية، تنشوفو بأنه يقدر يكون مناسبة مهمة لمعالجة كل هذه الاختلالات بما يقوي الضمانات المتعلقة بحجية الأحكام القضائية، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإضافة.

السيد وزير العدل:

ليس فقط الدستور والقانون، كاين الخطاب ديال جلالة الملك فـ 20 غشت 2009، واللي أكد فيه وقال فيه بأنه على المحاكم وعلى الدولة أن، قال أكثر من هكذا، قال جلالته: "**فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها، وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟**"؛ انتهى المنطوق الملكي.

هاذ التنفيذ راه عرقلة.

غادي نعطيك بعض الأرقام اللي فـ 2007 نفذت وزارة العدل 411، بقاو غاديين فـ 2013 تنفذت 205 آلاف درهم، 2015 تنفذت مليون 500 ألف درهم، 2017، 3 ملايين و42 ألف درهم، 2021: 10 مليون ديال الدرهم اللي نفذنا، حيث اخذينا للوزارة 10 مليون ديال الدرهم، والآن وصلنا لمليون و600 ألف درهم.

وأنا نقول لكم أنا أخلاقيا كنعتبر أن وزارة العدل خصها تكون نموذج في تنفيذ الأحكام، هاذوك ثلاثة ديال الأحكام اللي بقاو، غير فقط مازال ما كملوش فيها الإجراءات القانونية.

ولهذا، وزارة العدل خصها تكون أول واحد كينفذ الأحكام، وإلا أشنو.. "العدل أساس الملك"، وتنفيذ الأحكام جزء لا يتجزأ من العدالة، لهذا هاذيك (plate-forme) غادي تعطي الحقيقة، يبقى أي مواطن يدخل ويشوف فلوسو ويشوف الوضعية ديالو ويشوف كذا.. لأن راه هاذ الشفافية هي اللي كتعطي للشعب الثقة فالدولة، وهي اللي كتعطي للشعب الثقة فـ..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع دائما في نفس القطاع، موضوعه "توصيات مجلس حقوق الإنسان لبلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل".

والكلمة لبسط السؤال لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سلمى زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، عن التوصيات المقدمة لبلادنا في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل هذا الاستعراض الدولي الشامل عندو حساسيته، كل 4 سنوات وهاذيك 4 سنوات صدر فيها مجموعة ديال التوصيات تتبعك 4

سنين كلها، هذا العام هذا طلبت الكلمة 127 دولة، 80% اللي كانو في القاعة أو 70% كانو في القاعة كلهم سفراء على مستوى عالي، وكان نقاش حاد وكان فيها مجموعة ديال التوصيات، حطينا 191 توصية تقدمات، هاذ العام تعطات لنا 300 توصية، 303 أو شي حاجة من هذا القبيل، فيها القضايا ديال المرأة، فيها عقوبة الإعدام، فيها العنف ضد النساء، فيها الحقوق ديال الفقراء... إلخ، وكاين البعض اللي جا لتا وكيقول أشياء غريبة تهم القضية الوطنية وتهم الوحدة الترابية.

حقوق الإنسان كتمشي حتى كتكون فيه مساس بالسيادة ديال الدولة وبالوحدة الترابية وكتوقف، ما يمكنش نقبلو أنه توظف القضية الوطنية لتسجيل مواقف قضايا حقوق الإنسان، لأنه حيث تمشيو للمجلس ديال حقوق الإنسان أولا خصنا نكونو صادقين راه المجتمع الدولي هذا، ثانيا خص نكونو واضحين، وثالثا خصنا نكونو مباشرين، ما عندكش الوقت ما ضيع في الكلام الجميل.

لذلك، هذه الملاحظات كلها اللي عندنا أعطت، بينت حجم المغرب وقوتو والاحترام ديال الدول له، لدرجة أن أكبر مسؤول كاين وهو المفوض السامي لحقوق الإنسان في لقاء رسمي معه قال لي إن المغرب (c'est un leadership) على المستوى الإقليمي، معناه ولينا كنشكلو احنا النموذج، احنا وافقنا على مجموعة تاع الاتفاقيات، درنا خطوات في مجال حقوق الإنسان، لذلك نتعرض للنقد لأنه كاين كما كيقولو لي السفراء تما نخاف على هذا النموذج أن يضيع أو أن يفشل، إمارة المؤمنين، احترام حقوق الإنسان، احترام الحريات، التوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية والالتزامات الدينية، هذا نموذج بغاو يحافظو عليه باش يقدموه للعالم، لذلك كلشي ينتقدنا وكلشي كيراقبنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشارة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نريد أن نهنئكم، السيد الوزير، على الحضور المتميز للوفد المغربي خلال الأسبوع الماضي أمام مجلس حقوق الإنسان بمناسبة تقديم تقرير المملكة المغربية المتعلق بالاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان، ولا يفوتنا أن ننوه بحرصكم على إشراك بعض ممثلي الأمة لأول مرة ضمن الوفد الرسمي، والذين تمكنوا عبر هذه المشاركة من الوقوف عن كثب على سير عملية الاستعراض والنقاش الذي صاحبها؛

ثانيا، نؤكد اعتزازنا بمسار بلادنا الحقوقي الذي أرسى أسسه ودعائمه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي يتميز بانفتاح قوي على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، وهو انفتاح يؤكد قوة المكتسبات الحقوقية وأهمية المنجزات التي حققتها بلادنا في هذا الإطار؛

ثالثا، ننوه بقوة التقرير المغربي المقدم والاحترافية التي طبعت مسار إعداده والمقاربة التشاركية التي اعتمدت في إعداده، وهي كلها عناصر إيجابية سجلتها مداخلات الوفود وأعضاء المكتب، الذين أدلوا بمداخلاتهم بمناسبة عرض التقرير المغربي؛

رابعا، لا يسعنا والمناسبة هاته إلا التأكيد على أهمية متابعة التفاعل مع التوصيات المقدمة والتي حظيت بالقبول، وذلك لتعزيز هذا المسار الحقوقي المتميز، وندعو الوزارة إلى تطوير الشراكة مع الجامعات ومع مراكز البحث لنقل هذه التجربة وتطوير دور البحث الجامعي في المواضيع ذات الصلة بالحقوق والحريات؛

خامسا، نشيد بالأدوار التي ما فتئت تلعبها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في دراسة التقارير الحقوقية الدولية ذات الصلة ببلادنا والتفاعل معها، وندعو إلى تمكينها من الاعتمادات المالية والبشرية لتطوير أدائها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا أعتقد بأن المغاربة عندهم واحد القضية يختلفو معك، يتضاربو معك، يختلفو سياسيا، ولكن حيث تتجي لقضية الوحدة الترابية كلشي تيتجاوزوه وتيبقاو مقابلين هاذ الوحدة الترابية، والمبادئ التي نص عليها الدستور الوحدة الترابية والملكية والخيار الديمقراطي والدين الإسلامي، هاذ الأربعة هاذو ما فيهم خلاف في المغرب، وما خصش يكون فيهم خلاف، وهذا اللي جمعنا وهذا اللي أعطى قوتنا، لهذا خص يعرفو هاذوك الناس اللي جاو تينتقدونا أن المغرب محصن بهاذ الأربعة ديال الثوابت.

وبناء عليه، أنا مرتاح حيث تتكلم عرفت بأن تتكلم باسم المغاربة كاملين، إلى أعطوني هاذ الحق هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال ما قبل الأخير بالنسبة لقطاع العدل، وموضوعه "مراجعة الإطار القانوني لقضايا نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وفي مجال تبسيط المساطر"، وأحيل الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق التجمع الوطني

للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشنو هي الإجراءات المتخذة لمراجعة الإطار القانوني لنظام نزع الملكية من أجل المنفعة العامة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

غير هاذ السؤال كان تيخص يتوجه للسي نزار، لأن هو اللي عندو هاذ الملف، ماشي أنا.

الحقيقة هي هاذي وجاء بتصور أعطاه في المجلس الحكومي، والآن تيوجد واحد التصور، وأنا في الحقيقة كي لا أكذب عليكم، البارح اتصلت بالسي نزار اللي موجود في شرم الشيخ في مؤتمر البيئة، طلبت منه يعطيني (une fiche) وصيفط لي (une fiche) في هاذ الموضوع غادي نعطيها لك، لأنه.. وهو تيقترح في المجال ديال البيئة، تيقترح رقمنة تبسيط مراجعة الإجراءات القضائية، رقمنة مسطرة نزع الملكية، الاستباقية في إعداد ملفات تقنية، الأولوية لبرمجة اعتمادات نزع الملكية، إنجاز دراسة سوسيو اقتصادية مسبقة للمشروع، سن نظام لمعالجة الشكايات، سن نظام للتأهيل، إجراءات ضبطية.

وأنا أعتقد أنه نعطيك جواب مكتوب واللي هو جله كتبه السي نزار، وأنا أقترح بأن هاذ السؤال هذا يمشي عند السي نزار في المستقبل القريب باش يجاوبك هو، لأن هو اللي عندو الملف، باش ما يوقع تضاربات.

اللي يمكن لنا أحنا الإجراءات القضائية وفق المسطرة، وفق نزع الملكية يمكن لنا نبسطو هاذ الإجراءات، لأن فعلا خصها تبسط وخصها تحمى.

الآن، غير تيخرج في الجريدة الرسمية الإعلان على نزع الملكية، تيجيو السماسرة تيشريو هاذيك الأرض باش يمشيو يتزايدو على الدولة، خصها تحمى وتضبط باش نوقفو هاذ المزايدات اللي تتكون وهاذ التصرفات المريبة، واللي كتمس كثيرا من حقوق الناس.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للتعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

.. جميع القطاعات الحكومية، ولكن اسمحو لي نذكر هنا بأن صاحب الجلالة، نصره الله، سبق أن نبه السلطات العمومية للعواقب ديال هاذ الموضوع، موضوع ديال نزع الملكية، واللي هاذ العواقب اللي خصها حقيقة تواكبها واحد المجموعة ديال القيود الأخلاقية، المالية، المادية، القانونية... إلخ.

وصاحب الجلالة في هاذ الخطاب ديالو اللي كان في افتتاح الدورة التشريعية ديال 2016 قال بأن المواطنين تيشتكيو من عدة جوانب في هاذ الموضوع ديال نزع الملكية، منها بأنه إما أن الدولة ما تتعوضهمشاي، إما أن هذاك التعويض تيستغرق سنوات طويلة، إما أن هذاك المبلغ ديال التعويض ما تيواكبشاي القيمة التجارية ديال العقار اللي انتزعت الملكية ديالو، إما أن هذاك العقار موضوع نزع الملكية تحولت الوضعية ديالو لأغراض تجارية، وبالتالي زاغ عن المنفعة العامة.

المواطنين أيضا تيشتكو من طول الإجراءات القضائية، وتيشتكو أيضا من هاذ الموضوع ديال عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة في هاذ الموضوع ديال نزع الملكية.

في الحقيقة احنا كنا تنتمناو أن هاذ الحكومات السابقة من هاذ الخطاب أنه تتفاعل إيجابا مع هاذ الخطاب هذا ومع هاذ التوجيه الملكي هذا، وتعمل على إصدار واحد نظام قانوني اللي كيراعي هاذ المسائل هاذو.

احنا في الفريق سبق لنا في هاذ البداية ديال هاذ الولاية التشريعية أنه تقدمنا بواحد مقترح قانون فيه واحد المجموعة ديال الضوابط، فيه واحد المجموعة ديال المواد القانونية اللي تتعلق بهاذ الموضوع ديال نزع الملكية، طبعا أنا تنظن بأن الحكومة ما قبلتشاي هاذ المقترح، ولكن خص هاذ الموضوع تعطاه واحد العناية تامة وباستعجال لأنه تيشكل واحد نقطة سوداء في العلاقة ما بين الدولة وما بين المواطنين لأنه تيقيس الحريات وتيقيس حق الملكية اللي هو حق دستوري اللي نصت عليه جميع الدساتير ومن بينها الدستور المغربي واللي كانت هناك إجراءات لحمايته وأن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة تيخصو يكون أيضا بضوابط معلومة وبضوابط موضوعية مقبولة من طرف الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

غير باش.. أولا حق الملكية حق مقدس لأن دولة بغات تشري شي أرض خصها تشريها بثمنها ما بقاش نفكرو.. كان هنا كاع النقاش واحد الوقت ياك إلى بعتي شي أرض تتجي الدولة تتقول ها القيمة ديالها ماشي حتى ذاكشي اللي قلتي؟ هاذيك القيمة هاذيك (zoning) هاذيك القيمة تتخلص بها، هي إلى بغات تزيد الضريبة تزيد تطلع وإلى بغات تخلص هاذيك.. تزيد تنزل.. لا لا، في على الأقل العدالة تدير (zoning) ذاك الشي تنحسب الضريبة لهاذ

الأرض هاذي تنحسبها كذلك في نزع الملكية وانتهينا من هاذ الموضوع ما نكلك ما تاكلني، هاذ الشي فيه مشاكل، هاذ الشي ديال نزع.. فيه مشاكل فيه الخبراء فيه أطراف كلها تينوضو واحد.. عندنا فيه واحد المشكل تنفكرو والسيد وزير التجهيز سي نزار بركة راه واخذ الملف واحنا تابعينو وتنشتغلو مجموعين في هاذ الملف إن شاء الله يكون فيه شي اقتراح، شي مشروع قانون يجيكم في هاذ الموضوع هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير موجه للسيد وزير العدل موضوعه "تأخر تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة مؤسسات الدولة"، ولو أن فيه تقاطع مع سؤال سابق.

تفضل أحد المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فعلا، هذا سؤال كان فيه وحدة الموضوع مع السؤال الثالث كنا تنتمناو أنه يتجمع ولكن ما فيها باس الأهمية ديالو نعاودو نسولو على أساس أنه السيد الوزير يكمل الجواب على السؤال الرقم 3 هو "مآل تنفيذ الأحكام القضائية لفائدة المتقاضين في مواجهة مؤسسات الدولة".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الكحل.

تفضل السيد الوزير، إلى كانت شي إضافة حول الموضوع واخا انت جاوبتي عليه.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع ديال تنفيذ، ما يمكنش الدولة ما تنفذش الأحكام القضائية، لأن السيادة ديال الدولة هي تنفيذ الأحكام وحينما تتصدر حكم كاين، واحد (tampon) تيديروه رؤساء كتابة الضبط تيقولو لنا نحن جلالة الملك نأمر بتنفيذ هاذي.. نأمر بتنفيذه، أنا أعتقد أنه لا من ناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية، ولا ومن الناحية المؤسساتية، يجب على الدولة تنفيذها، كيفاش نضبطو العملية؟ لأن الدولة ما يمكنش تقول لها تنفذ الأحكام كلها، الله يحسن العوان، حتى الدولة الله يحسن العوان ليها، ولكن على الأقل نضبطو هاذ العملية باش ما يكونش فيها ظلم البعض لفائدة البعض الآخر، خصنا نفكرو كيفاش نديرو.. إلى جينا فكرنا في هاذيك (plate-forme)، وأعتقد أن خصنا نديروها، لأن المواطن غادي يشعر بأنه بحالو بحال الناس آخرين راه تيشوف نوبتو جايا، ما يمكنش تقول ليه تتنفذ الأحكام ديال 2020 وتخلي ديال 2001 ما منفذين ولا 1970 ما منفيذين ما عندها حتى معنى، ثانيا واحد الإنسان تيملك واحد الهكتار جيتي درتي ليه نزع الملكية فيها، أشنو غادي يدير؟ هاذاك تيعيش من هذاك الهكتار تيدير فيه ليقامة ولا القزبور ولا العدس ولا ما عرف أشنو تيدير فيه وتيجي تيبيعو غدا ولا بعدو وحتى تيعيش من هذاك، هذا تحييد لو أشنو تتقول لو؟ تتقول لو سير دير شي دار ديال القصدير في المدينة عيش تماك، زيدنا المشاكل الاجتماعية تما، ما عندها حتى معنى.

راه هاذ الموضوع هذا تنعبرو حساس وفيه واحد النوع ديال الاحترام للسلطة القضائية، هاذ السلطة القضائية تصدر الأحكام وتتعرفها غتطبق ثم أنه خصنا نجتهدو في الإجراءات ديال التنفيذ من بعد ما جات هاذيك المادة اللي تمنعنا باش نهزو على أموال الدولة، راه خصنا نفكرو في طرق أخرى وفي وسائل أخرى، دابا تدار مجموع نتاع الإجراءات من هنا أنه إلى بغيتي تمشي تدير شي نزع الملكية خصك تكون متوفر، أولا على الرصد؛ ثانيا، خصك تدير في الميزانية العمل في الميزانية ديالك ديال القطاع ديال هاذوك المبالغ المالية اللي عندك في التنفيذ وخصها تكون.. خصنا نزيدو نطورو هاذ العمل هذا، هذا محتاج لواحد القدرة كبيرة أولا التفكير، ثانيا على ضبط الموضوع لأنه الموضوع معقد لأنه ماشي غير في هذاك.. راه عندنا أمور أخرى، أمور أخرى فيها التنفيذ ما فيهاش غير الفلوس فيها أشياء أخرى، فيها أشياء أخرى وخصنا نجتهدو.. ما عرفتش، راه احنا تنشتغلو عليه يكون الخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الكيحل تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

معروف على أن إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية هي من أهم الاشكاليات التي تواجه القضاء على المستوى الدولي ماشي على المستوى الوطني وأنها تاريخيا في 1838 رئيس جاكسون استهزأ بالقاضي مارشال بأنه قال له ها أنت حكمتي بحكم ضد الدولة إيوا نفذو، وبالتالي هي إشكالية تسائل العلاقة بين السلط، مدى احترام السلط لبعضها البعض، فإذا السلطة القضائية أصدرت أحكاما والحكومة أو المؤسسات العمومية ما قدراتش تتجاوب مع هذه الأحكام هذا فيه واحد النوع من الإهانة للأحكام القضائية، إضافة للمادة الدستورية الفصل 126 واضح تيقول "الجميع"، أشخاص ذاتيين، طبيعيين تيخصهم يلتزمو بالأحكام القضائية.

الإشكالية أشنو هي اليوم؟ هو أنه كاين نوع من التحايل، خاصة فيما يتعلق بموضوع نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية والاعتداء المادي، العديد

من المؤسسات تلجأ إلى الاعتداء المادي، لأنه لا يحدد مساطر وبالتالي تيخلي الناس، ثم في التنفيذ ما ملزماش المؤسسات باش تنفذ بناء على شي معيار من المعايير، واخا نديرو الرقمنة والمنصة أنه كاين الناس اللي تينفذو، الناس ديال 2022 وديال 1987 مازال ما تنفذ لهمش، لأنه ما كاينش واحد المسطرة قانونية تلزم الأسبقية في التنفيذ، فبالتالي حتى التفاوض تيكون مع بعض الجهات في مواجهة بعض الجهات، وبالتالي المحامي اللي تيمكن لو يكون نافذ وعلاقته نافذة تيمكن لو يوصل إلى تنفيذ هذه الأحكام.

اليوم، تنفيذ الأحكام القضائية هو من هبة القضاء وعقدة القضاء، وهيبة القضاء من هيبة الدولة وبالتالي المواطن، احنا إذا درنا قضاء إداري وتعتبر واحد النوع من التطور وجاء في العرض ديالكم في الاستعراض الشامل هذه من بين القضايا الأساسية في النقيض ديالو تنضربو هذه المكتسبات في الوقت اللي ما كنفذوش أحكام قضائية، لهذا الموضوع هذا ماشي بسيط وماشي عادي، وبالتالي اليوم ملي كاينة أزمة عدد من المؤسسات تأزمت، لأنه ما قدراتش تحصل على تنفيذ أحكام لفائدتها من طرف المؤسسات العامة والمؤسسات ديال الدولة.

إذا بغينا اليوم ندافعو على الاستثمار هو لدى الخطاب الملكي، في مقدمته تيخصنا نديرو مجهود استثنائي في تنفيذ الأحكام لفائدة الخواص وهذا هو اللي تيقوي دولة الحق والقانون، وهذا هو اللي تيعطينا المناعة الحقيقية ديال دولة ديمقراطية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هذه القضية ديال الديون ديال الدولة، هذه الحكومة تناقش هذا الموضوع ولكن بغينا نتعاملو بصدق فيما بيننا، حتى المؤسسات اللي تشتغل مع وزارة العدل هذه واحد المدة اعتقلنا واحد مدير شركة كيخدم مع وزارة العدل، ماشي غير أكلا فلوس وزارة العدل، أكلا فلوس وزارة العدل ودار الإفلاس وأعطانا ضمانات بنكية مزورة، ورفع دعوى يطلب التعويض على فسخ العقد، وحكمت له المحكمة الابتدائية، غير دخلنا احنا وبقينا متبعين الملف ومشينا اعتقلناه، لأنه أدلى لنا بوثائق مزورة ولقينا عندو شيكات بدون رصيد ووقفنا له المشاريع، راه الأقلية كتخريق كترون لنا كلشي، ما كيكمل خدمة ويدير عليك دعوى في المحكمة الإدارية ويطلب التعويض ويطلب كذا... إلخ، هاذ الشي بغينا نتحكمو فيه الآن وبغينا نضبطو الأمور باركا، ماشي غير اللي تيقلب على شي حاجة يجي يدير إجراء مع الدولة ومن بعد يمشي يدير لها دعوى وياخذ مبالغ مالية باهظة... إلخ، خصنا نضبطو.

القضاء كيحكم على الوثائق، القضاء مكيعرفش حسن النية وسوء النية، الوثائق اللي قدامو، القاضي لا يحكم بعلمه يحكم بذاك الشي اللي عندو، وبناء عليه خصنا نفكرو، خصكم تحاربو هاذ الفساد ونضبطو الأثمنة ديال الأراضي، ونضبطو.. باش يمكن لنا نديرو التنفيذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الحصة ديال الأسئلة الشفوية.

ونرحب بالسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ونباشر الأسئلة المرتبطة بقطاع التربية الوطنية، والتي تشملها وحدة الموضوع، وهي 11 سؤالا، بدءا بالسؤال الأول المرتبط وهو سؤال آني، حول "خارطة الطريق 2022-2026"، يضعه أحد السادة من أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مشروع خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022- 2026؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لوضع السؤال الثاني مرتبط دائما بخارطة الطريق 2022-2026 لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عن مضامين وسير تنزيل خارطة الطريق 2022-2026، والتي اخترتم لها كشعار "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثالث من وضع السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي حول "تدابير الرقي بالمدرسة العمومية من خلال استراتيجية خارطة الطريق 2022-2026".

السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات المتخذة لتجويد المدرسة العمومية والتي قد أعلنتم عنها من خلال استراتيجية خارطة الطريق وعن مدى ارتباط هاذ الإصلاح بمخرجات قانون إطار 51.17 وعن الإمكانيات المادية والبشرية التي من شأنها أن ترقى بالمدرسة العمومية عبر التراب الوطني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس المحور، السؤال الرابع من أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي عن طريقة وكيفية النهوض بالمدرسة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس في نفس المحور من وضع السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي العلاقة بين خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية والتكوين وقانون الإطار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي من وضع السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مضامين خارطة الطريق 2022-2026؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ارتباطا بنفس المحور، السؤال السابع يطرحه أحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الوزير،

نسائلكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، عن خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسادة المستشارين من الفريق الحركي، لوضع السؤال في نفس المحور.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

أقدمت الحكومة على بلورة خارطة طريق جديدة تمتد على مدى 4 سنوات من أجل جودة المدرسة المغربية.

وعليه، نسائلكم عن أهداف هذا المشروع الإصلاحي الجديد، وما هي مميزاته عن الإصلاحات السابقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس المحور الكلمة للسادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنساءلوكم على الوضعية ديال التكوين والتربية بالمغرب، وكيف ما كتعرفو وضعتو واحد خارطة الطريق، كنساءلوكم على الأسس المعتمدة وأشنو هي الإجراءات ديال التنزيل ديالها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال في نفس المحور للإخوة في الفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير المعتمدة لتجويد المدرسة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هاذ الأسئلة مجتمعة.

تفضل للمنصة السيد الوزير للإجابة على هاذ الأسئلة مجتمعة.

تفضل للمنصة السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أود في مستهل هاذ العرض أن أتقدم ببالغ الشكر للفرق النيابية على الاهتمام الجاد والمسؤول بقضايا التربية والتكوين.

وفي هذا السياق، سأقدم أمام مجلسكم الموقر أهم مضامين خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، التي أعدتها هذه الوزارة، عملا بالتوجيهات السديدة لجلالة الملك نصره الله، والداعية إلى إحداث تحول مستعجل وعميق في نظام التربية والتكوين وتدارك التأخير الناتج عن مخلفات جائحة "كوفيد-19".

وتستمد هذه الخطة الإصلاحية مرجعيتها من أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كما أنها تتأسس على مضامين النموذج التنموي الجديد، الذي يدعو إلى تحقيق نهضة تربوية وطنية وعلى أهداف البرنامج الحكومي، الذي أولى عناية بالغة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ولإصلاح منظومة التربية والتكوين.

واسمحوا لي بهذا الصدد أن أوضح مكانة قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في العلاقة مع خارطة الطريق.

أولا، إن القانون الإطار يعتبر بمثابة تعاقد وطني، يلزم الجميع، يجب أن يلتزم الجميع بتفعيل مضامينه، مما سيضمن استدامة إصلاح منظومة التربية والتكوين؛

ثانيا، لازم نأكد هنا بأن المشكل الحقيقي للمنظومة التربوية يكمن في عدم بلوغ الإصلاحات إلى الأقسام الدراسية وضعف الأثر بشأن اكتساب التعلمات.

في الحقيقة، ليست القوانين هي التي تحول دون تحقيق الإصلاح، نحن محتاجون لأوراش تركز على الأولويات وتوفر الظروف للتنزيل الأمثل لتجويد المدرسة العمومية، وبالتالي فالنصوص التطبيقية للقانون الإطار ستواكب التنزيل العملي لخارطة الطريق، وسيتم خلال الشهور المقبلة إصدار عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بهذا الإطار المرجعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تسعى خارطة الطريق إلى ربط السياسة التربوية بواقع المؤسسات التعليمية، وكذا بالأقسام الدراسية، وجعل الأثر على التلميذ في صلب العملية التربوية، كما تهدف إلى إرساء نموذج جديد لتدبير الإصلاح، في أفق سنة 2026، يرتكز على تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية.

وقد تم إغناء مضامينه بخلاصات المشاورات الوطنية الموسعة، التي ساهم فيها ما يناهز 100.000 من المشاركين، وفق مقاربة تشاركية بعد طرح مشروع أرضيتها لنقاشات ومداولات، ساهم فيها جميع الفاعلين التربويين والمتدخلين والشركاء، تتويجا لمسار من التشاور العمومي وتجسيدا للبناء المشترك لنموذج تربوي، يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات ولانتظاراتهم في المدرسة العمومية.

وقبل أن أخوض في مضامين خارطة الطريق، أود الوقوف عند بعض المؤشرات الدالة والتي تعطينا نظرة حول الوضعية التعليمية الراهنة والتي تجيب عن التساؤلات التي قد تثار حول مدى أهمية اعتماد خارطة الطريق في هذه الظرفية بالذات، حيث يكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود إرادة إصلاحية ورؤية استراتيجية مشتركة، فإن المدرسة العمومية اليوم لا تضمن اكتساب التعلمات الأساس ولا تحظى بثقة المواطنين، ذلك أن 70% من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي، وتبلغ هذه النسبة 90% بالنسبة للثانوي الإعدادي، وهذا ما خلصت إليه التقييمات الوطنية، ولا سيما البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، وتؤكده كذلك التقييمات الدولية.

وقد تفاقمت الأزمة البنيوية للتعلمات مع تأثيرات جائحة كوفيد حسب ما أبانت عنه الدراسة المنجزة في شتنبر 2022، والتي شملت 25.000 تلميذ بـ 200 مؤسسة تعليمية، والتي تبين أن أغلبية هؤلاء التلاميذ لا يملكون المكتسبات الضرورية لمواكبة المقرر الدراسي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تتأسس خارطة الطريق على ضرورة القطع مع الطرق المتبعة في تنزيل الإصلاح، وذلك بالانتقال من مقاربة ترتكز على الإمكانات والمساطر إلى مقاربة تركز على الأثر داخل القسم، وذلك من خلال التتبع الصارم لأجرأة جميع العمليات الملتزم بها وقياس منتظم للأثر على التلاميذ واعتماد التجريب القبلي للتحقق من الأثر قبل التعميم، وتبني مقاربة نسقية لضمان تضافر الجهود من أجل تحقيق الالتقائية والانسجام بين جميع العمليات، مع العمل على تقوية قدرات الفاعلين وتوسيع هامش تصرفهم وحفز مسؤوليتهم.

وفي هذا الإطار، تتوخى خارطة الطريق تحقيق 3 أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026، تركز على التعلمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وكذا تحقيق إلزامية التعليم من خلال:

أولا، مضاعفة نسبة التلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛

ثانيا، مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

ثالثا، تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتمحور خارطة الطريق حول 12 التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تنتظم حول 3 محاور استراتيجية للتدخل:

- محور التلميذ الذي يروم جعل التلاميذ أكثر تفتحا ومتحكمين في التعلمات الأساس، يستكملون تعليمهم الإلزامي؛
- محور الأستاذ والذي يهدف إلى جعل نساء ورجال التعليم ذوي تكوين جيد يحظون بالتقدير وملتزمين كليا بنجاح تلامذتهم؛
- محور المؤسسة، إذ نطمح إلى أن تصبح المؤسسات التعليمية توفر فضاء آمنا وملائما للاستقبال، تعمها روح التعاون بين كل الفاعلين.

وتتوزع هذه الالتزامات من حيث محاور التدخل كما يلي:

5 التزامات لفائدة التلميذ وتهم:

أولا، إرساء تعليم أولي لجودة مضبوط من طرف الدولة ومعمم لإعداد جميع التلميذات والتلاميذ لتحقيق النجاح الدراسي، وكذا إحداث بنية خاصة يعهد إليها بتطوير النموذج البيداغوجي والإشراف على الجودة وتوفير تكوين إشهادي لفائدة جميع المربيات والمربيين؛

ثانيا، اعتماد مقررات وكتب مدرسية تخول اكتساب الكفايات والتعلمات الأساس والتحكم في اللغات. وفي هذا الصدد فإننا نطلع في أفق سنة 2026 إلى تحيين مراجعة المقررات الدراسية للثانوي وتأمين استعمال أمثل للزمن مدرسي، بالإضافة إلى توفير موارد رقمية وتعزيز عرض تدريس اللغات وتوسيع تدريس الأمازيغية بالابتدائي؛

ثالثا، التتبع والمواكبة الفردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للصعوبات لتفادي مراكمة التأخر في التعلمات التي تسبب في تفاقم التعثرات وصعوبات تجاوزها، وبالتالي إلى الهدر المدرسي.

وفي هذا الإطار، وفي أفق 2026، سيتم العمل على تقييم مستوى تعلمات التلاميذ بكيفية موضوعية مع نهاية كل سنة دراسية ومراجعة نظام الامتحانات والمراقبة المستمرة، ليصبح أداة فعالة للارتقاء بالتعلمات، علاوة على إرساء شبكة للمدارس الدامجة التي تتوفر على الموارد المناسبة من أجل استقبال التلاميذ في وضعية إعاقة بتعاون مع القطاعات الشريكة والفاعلين من المجتمع المدني؛

رابعا، توجيه التلميذات والتلاميذ نحو مسارات دراسية تتلاءم مع مؤهلاتهم للرفع من فرص نجاحهم، وفي هذا الإطار سيتم في أفق سنة 2026 الحرص على أن يستفيد التلاميذ من توجيه ذي جودة وإرساء مسار مهني جذاب ومنسجم بالإعدادي والثانوي، مع خلق شعب للتميز طيلة المسار التعليمي بالثانوي، كما ستتم مراجعة الشعب والتخصصات بالباكالوريا حسب معايير موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الأفاق الأكاديمية والمهنية؛

خامسا، تعزيز الدعم الاجتماعي من اجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كل التلميذات والتلاميذ وتمكين التلاميذ المنحدرين من أوساط هشة من ولوج المدرسة في ظروف حسنة، مما سيساهم بشكل فعال في تصحيح الفوارق الاجتماعية والمجالية ويقلص من الهدر المدرسي، حيث سيتم في أفق سنة 2026 العمل على مضاعفة عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي من أجل الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال النقل المدرسي والمطاعم والمدارس الجماعاتية والداخليات، مع العمل على إرساء نموذج للحكامة المجالية للدعم الاجتماعي، من أجل التدبير المندمج للخدمات وتوزيع واضح للمسؤوليات واستدامة الموارد.

بالإضافة، لذلك سنعمل على مراجعة نموذج المدرسة الجماعاتية لكي يستجيب لرهان جودة التعلمات ومحاربة الانقطاع عن الدراسة والدمج بين الأبعاد البيداغوجية والدعم الاجتماعي.

وأود هنا أن أتقدم بالشكر للمجالس المنتخبة على المجهودات المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي.

واعتبارا لإيماننا الكبير بالدور الأساسي للجماعات الترابية في الارتقاء بالمنظومة التربوية وفي الحد من الهدر المدرسي، فقد جعلت خارطة الطريق من الشراكة مع المجالس المنتخبة عنصرا محوريا في التنزيل الترابي لأوراش الإصلاح وفي تعزيز سياسة القرب.

أما الالتزامات الثالثة التي تهم الأستاذ، واعتبارا للدور المهم الذي يضطلع به داخل المنظومة التربوية والتكوين فتتمثل في:

أولا، إرساء تكوين للتميز يركز على الجانب التطبيقي والعملي ويمكن هيئة التدريس من اعتماد بيداغوجية فعالة، تولي عناية خاصة للتلميذ.

وفي هذا الصدد، سيتم في أفق سنة 2026 إحداث معهد أستاذية من

أجل ضبط جودة تكوين الأستاذات والأستاذة واعتماد الإشهاد وكذا توحيد المضامين وتكوين المكونين، هذا مع إرساء مسار تكويني، يشمل إجازة في التربية والتكوين، مدتها سنة واحدة، داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بالإضافة إلى التدريب المهني المؤطر مدته سنة واحدة؛

ثانيا، توفير ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات أطر التدريس وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، ونشمل هذا الموضوع بعناية خاصة، بالنظر إلى تأثيره المباشر على تحسين وضعية المدرسين الاجتماعية والنفسية وما لكل ذلك من وقع على مكتسبات التلاميذ.

وفي ذات الوقت سيتم تزويد المدرسين بمعدات بيداغوجية شاملة مع توفير دلائل وإطار مرجعي للممارسات الجيدة، بالإضافة إلى الموارد الديداكتيكية وكذا عتاد معلوماتي مع موارد رقمية من مستوى جيد، كما سيتم الحرص على تمتيع الأساتذة بهامش أوفر من الحرية لتدبير أنجع لإيقاعات التعلم الخاصة بالتلاميذ، في أفق تحقيق الأهداف التعليمية النهائية، مع إتاحة إمكانية تخصص الأستاذات والأساتذة بالتعليم الابتدائي بالمؤسسات المتوفرة على البنية المناسبة؛

ثالثا، اعتماد نظام لتدبير مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ، والذي من شأنه أن يضمن تكافؤ الفرص ويساهم في تحفيز هيئة التدريس ويشجعها على بذل المزيد من الجهد لفائدة التعلمات وتفتح التلاميذ، ومن خلال اعتماد وبتوافق مع الشركاء الاجتماعيين نظام أساسي موحد ومضمون من طرف الدولة يشمل جميع أطر التدريس ويخول لهم نفس الحقوق ونفس آفاق الترقية في المسار المهني، مع الحفاظ على منطق التوظيف الجهوي، فضلا عن إحداث آلية جديدة للتحفيز تمكن الأستاذات والأساتذة من تحسين دخلهم وفق مردوديتهم والمهام التي يقومون بها ومساهمتهم في تعلمات التلاميذ وكذا اعتماد برنامج للمواكبة لفائدة أطر التدريس المتواجدة بالمناطق صعبة المسالك.

وأؤكد لكم أن الجانب الأهم من الموارد المالية التي نسعى لتعبئتها لتمويل خارطة الطريق تهم بالأساس الموارد البشرية للوزارة وما يشمله ذلك من تحسين أوضاع وتحفيزات وتوظيف.

أما بالنسبة للإلتزامات الأربعة التي تهم المؤسسة التعليمية، فتروم أولا تحسين ظروف الاستقبال بالمؤسسات التعليمية وتوفير مختلف التجهيزات والوسائل الرقمية من خلال اعتماد تقييم الوضعية والشروط المادية للمؤسسة التعليمية بكيفية مستقلة، مع منح المؤسسات التي تستجيب للمعايير المطلوبة، علامة الجودة وتمتيعها بهامش تصرف أوسع وموارد إضافية وتمكين جميع المؤسسات التعليمية من المكتبات المدرسية أو المكتبات الصافية وكذا توفير التجهيزات الرقمية، دون إغفال موضوع النظافة والحراسة بجميع المؤسسات التعليمية؛

ثانيا، العناية بالمؤهلات والقدرات الريادية لمدير المؤسسة التعليمة لجعله قادرا على قيادة المؤسسة والارتقاء بجودتها، وذلك من خلال التكوينات والمواكبة وكذا تعزيز الفرق الإدارية وإرساء نظام لعلامة الجودة، من أجل تجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية؛

ثالثا، الحرص على أن تعم روح التعاون كل مكونات المؤسسات التعليمية من أجل إرساء جو تسوده الثقة والأمن.

وفي هذا الصدد، سيتم العمل على التفعيل الأمثل لبرنامج للتربية على المواطنة والاحترام داخل المؤسسة التعليمية، يحرص بشكل يومي على تبني السلوكات الإيجابية الكفيلة بصد العنف والتحرش وتثبيت الأمن والسلامة بمحيط المؤسسات التعليمية، بتنسيق مع السلطات والجماعات المحلية وكذا تعزيز انخراط أمهات وآباء وأولياء التلاميذ في الحياة المدرسية.

أما الالتزام الرابع، فيتعلق بالأنشطة الموازية والرياضية، اعتبارا لدورها الكبير في تمكين التلميذات والتلاميذ من التفتح وتحقيق ذواتهم، وتنمية كفايتهم العرضانية، وفي هذا الإطار سيتم العمل على إحداث مؤسسة للحياة المدرسية من أجل توفير عرض للأنشطة الموازية ذي جودة، بشراكة مع النسيج الجمعوي وجعل المؤسسات التعليمية تتوفر على إمكانيات تجعل منها مدارس مفتوحة عبر تخصيص وقت للأنشطة الموازية، وبالأخص خارج الحصص الدراسية، مع انخراط الفريق التربوي ومساهمة الفاعلين الجمعويين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لتحقيق هذه الأهداف والالتزامات، وضعت خارطة الطريق ثلاث شروط أساسية للنجاح:

- يتمثل الشرط الأول في إرساء حكامة تعتمد منهجية تأمين الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين عبر إحداث الآليات المناسبة؛

✓ والشرط الثاني يهم التزام الفاعلين والمتدخلين من أجل الانخراط المسؤول لإنجاح الإصلاح، عبر ميثاق الالتزامات كإطار، يمكن من إرساء منهجية البناء المشترك، من أجل تضافر جهود كل الفاعلين داخل المنظومة التعليمية؛

✓ أما الشرط الثالث، يرتبط بالتمويل وتأمين الموارد المالية، من أجل استدامة الإصلاح، من خلال إرساء تخطيط مالي منسجم مع الأثر المنشود وإطار للتمويل مع الشركاء الأساسيين لتأمين الموارد.

اللي بغيت نأكد عليه في الأخير، غير باش نأكد بأن احنا عازمون على التنزيل العملي لخارطة الطريق، ولكن المنظومة في الوقت ذاته محتاجة لدعمكم المسؤول والدائم، حتى نجعل من خارطة الطريق منعطفا حقيقيا نحو تحقيق جودة المدرسة العمومية لفائدة جميع الأطفال المغاربة، وفق ما نصبو إليه جميعا، ألا وهو تحقيق نهضة تربوية وطنية، تعزز الارتقاء الاجتماعي والإنصاف وتكافؤ الفرص، بما يخدم تأهيل الرأسمال البشري لمواكبة الإرادة التنموية لبلادنا.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بدءا بأحد السادة أو السيدات المستشارين للتجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا تخلعنا واحد شوية، ماشي شوية بزاف، لأن الأرقام اللي تقدمت بها السيد الوزير هي أرقام صادمة، فلقد تكلمتم على 70% من تلاميذ المستوى الابتدائي لا يتمكنون من الكتاب المدرسي و90% من تلاميذ الثانوي الإعدادي الذين لا يتمكنون أيضا من الكتاب المدرسي.

هاذ الأرقام كان ممكن نسمعوها في الستينات، في السبعينات، كانت ممكن تجينا يعني شيئا ما عادية، ولكن تنظن في سنة 2022، ويعني من بعد واحد المجموعة ديال الإجراءات والإصلاحات والميزانيات اللي كانت مرصودة، اللي كانت مهمة جدا طيلة يعني على الأقل واحد 10 سنوات، كاين معدل ديال ميزانية التعليم يبلغ 60 مليار ديال الدرهم، يعني إلى ضربناها في 10 سنوات هي 600 مليار ديال الدرهم وكنلقاو راسنا احنايا باقين فهاذ الموقع هذا، باقة المدرسة العمومية المغربية في موقع اللي ممكن أننا نصنفوه بالإفلاس، فهذا خطير جدا.

وفي الحقيقة، السيد الوزير، هاذي ماشي مهمة سهلة، عندكم اليوم يعني في إطار النموذج التنموي يعني اللي كان هناك واحد الدراسة وفق واحد المقاربة اللي هي تشاركية، اللي أعطاتنا واحد المجموعة ديال يعني المخرجات، فيما يخص القطاع ديال التعليم والمدرسة العمومية، وأيضا في إطار البرنامج الحكومي وفي إطار اللقاءات التشاورية الجهوية اللي قمتم بها السيد الوزير، اللي يعني عرفت المشاركة ديال واحد العدد كبير من الفاعلين في القطاع وأيضا التلاميذ وأسرهم، يعني كنظن أن اليوم التشخيص اللي بين يدينا فهو تشخيص دقيق جدا، وهذا تنهنؤوك عليه السيد الوزير، لأن البداية ديال الإصلاح أولا معالجة المشاكل تبتدئ أولا بالتشخيص الدقيق.

نهنئكم أيضا على المقاربة التشاركية، على الأولويات كيفاش حددتموها، على يعني الأهداف، على الاهتمام بالثالوث المهم، يعني الثالوث التربوي اللي فيه التلميذ، المعلم والمدرسة، وكيفاش كاينين التزامات اللي هي يعني دقيقة ومحددة في الزمان أيضا، لأن وفق خارطة الطريق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إذ لا يمكن إلا أن نتفق مع الأهداف الثلاثة التي تضمنتها خارطة الطريق، والمتعلقة بالنقص من نسبة الهدر المدرسي بنسبة الثلث، وهو ما يعني إبقاء 100.000 تلميذ داخل الأقسام المدرسية، وكذا جعل الأطفال يتمكنون من التعلمات الأساس، أخذا بعين الاعتبار التقارير الصادمة ذات الصلة بالتعليم والتي أعدها المجلس الأعلى للتعليم، وكذلك منح الأنشطة الموازية مكانة مركزية في الحياة المدرسية، ونعتبر أن هذا الهدف الثالث يؤكد الوعي والحاجة إلى أن تنخرط المدرسة وبقوة في النهضة المجتمعية المنشودة في ظل تحديات ثقافية وهوياتية مستجدة.

السيد الوزير،

نعبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل وضوح وموضوعية أن علاقة الوزارة مع الشركاء الاجتماعيين في عهد هذه الحكومة تظل علاقة نموذجية رغم صعوبة الملفات وشرعية المطالب، إلا أن الحوار ومزيدا من الحوار هو المدخل الأساس إلى الوصول إلى نظام أساسي منصف وعادل ودامج يرفع الظلم الذي تعاني منه العديد من الفئات، والأهم هو أننا نريد نظاما أساسيا محفزا يمكننا من استعادة ثقة المدرس والمدرسة في المنظومة برمتها.

السيد الوزير،

لقد سبق لفريقنا أن ساءلكم عن موضوع وضعية مربيات التعليم الأولي، وكان جوابكم فيه إحالة على مدونة الشغل التي تحكم العلاقة ما بين المربيات والجمعيات.

واليوم، السيد الوزير، نجدد طرح الموضوع وندعو الحكومة وعلى وجه الاستعجال للتدخل لتحسين أوضاعهم، ذلك لأنه لا يمكن أن ننجح في تحدي التعليم الأولي والمربيات يعانين الحيف وانتهاك الحقوق ومسؤولية الوزارة قائمة ولا يمكن التنصل منها عبر الإحالة على مقتضيات مدونة الشغل، هذا ناهيك عن الحاجة إلى التكوين الصلب والعميق للمربيات حتى تتمكن من بلوغ أهداف ملموسة.

ختاما، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الاستحضار الدائم لمرجعيات الاستراتيجية الممتدة على المدى الطويل، ونعتبر أن المنهجية أو المقاربة الجديدة التي اختارتها الوزارة لتنزيل العديد من الإجراءات والتدابير والمقتضيات الواردة في تلك الوثائق المرجعية يتعين أن تتم وجوبا عبر الإشراك الحقيقي والفعلي والمتواصل غير الظرفي مع النقابات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضكم.

كثيرة هي المخططات والاستراتيجيات التي عرفها هذا القطاع بدءا من "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" و"البرنامج الاستعجالي"، ثم "الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030" التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار 51.17، ثم المشاورات الوطنية التي انطلقت معكم، السيد الوزير، والتي تمخض عنها مشروع "خارطة الطريق" الذي أعلنتم عليه لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة الممتدة من 2022-2026 بما يلائم النموذج التنموي الجديد للمملكة.

السيد الوزير،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق اشتراكي لا تكتفي بخطط واستراتيجيات وأوراش متسرعة تستجيب لإكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

السيد الوزير،

إن انعدام العدالة المجالية في توزيع الموارد والمشاريع والمخططات والبرامج وإشكالية التعاقد هي في نظرنا سبب رئيسي في عدم تحقيق العديد من انتظارات المواطن المغربي، أهمها تجويد المدرسة العمومية، وتأسيسا على هذا يؤسفني أن أشارك معكم السيد الوزير معاناة الأسر التعليمية وأسر التلاميذ معا بجهة العيون الساقية الحمراء، وخصوصا مدينة المرسى من استمرار ظاهرة الاكتظاظ 45 و42 و46 تلميذ بمختلف المستويات في قسم واحد، وزد على ذلك النقص الحاد في الأطر التربوية بشكل ممول خصوصا في بعض المواد التعليمية والبنيات التحتية للمؤسسات، مع انعدام المرافق الصحية والملاعب الرياضية ومكتبات للمطالعة.

وفي الأخير، وباسم الفريق الاشتراكي نتمنى لكم كل التوفيق ودعمنا في التنزيل السليم لهذا البرنامج مع رغم ضعف الميزانية المرصودة للقطاع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، الموضوع ديال المدرسة العمومية صراحة هو موضوع من الأهمية بمكان، لأنه تنعرفو السيد الوزير كان يشرف على لجنة النموذج التنموي الجديد، وكان من أهم مخرجاته، إذا ما كانش من أهم على الإطلاق، هو وضع اليد على هذا الإشكال ديال المنظومة التربوية واللي في الصميم ديالها المدرسة العمومية، والمدرسة العمومية، كيفما كتعرفو السيد الوزير فيها..

أولا، بغيت نشكركم على المعطيات اللي أعطيتونا، على كل حال هاذ التشخيص اللي قامت به الوزارة ديالكم اللي يدل على روح وطنية عالية وعلى الإحساس بالمسؤولية، واللي لامسنا من خلالها النتائج والعمل ديال المدرسة العمومية.

فالمدرسة العمومية فيها ثلاثة ديال المكونات أساسية اللي هما التلميذ، الفضاء والأستاذ.

بالنسبة التلاميذ احنا درنا القياس، كنتمناو أنه في خارطة الطريق كيفما قلتو يكون واحد القياس منتظم على مدى هاذ السنوات حتى لسنة 2026، باش يمكننا نلمسو يعني بطريقة عملية النتائج ديال هاذ الخارطة وديال القانون الإطار وديال الاشتغال ديال الوزارة ديالكم، وما عندي أدنى شك في أنكم إن شاء الله ستنجحون في هاذ المهمة، السيد الوزير.

من ناحية أخرى الفضاءات، ملي كنرجعو للفضاءات، فأيضا لو قسنا الفضاءات، وخصوصا كنهضرو على الفوارق المجالية في مجموعة من المناطق، هناك مدارس صراحة لا ترقى لما نطمح إليه في المدرسة العمومية، وهذا أيضا لابد من التركيز عليه.

ناهيك على الأهمية ديال الأستاذ، وكنظن مخرج من مخرجات أيضا ديال النموذج التنموي الجديد هو إعطاء الأولوية والأهمية القصوى لتكوين المكونين، لتكوين المدرسين والأساتذة، وهاذ الشي لمسناه في خارطة الطريق وفي السياسة وفي الإستراتيجية العامة ديال الوزارة ديالكم، وكنتمناو أنها تعطي الأكل ديالها.

أنا بغيت نرجع للقضية ديال التلميذ ونربطها بالإشكال ديال الفوارق المجالية.

ففي العالم القروي هناك أيضا عندنا واحد الظاهرة، ولابد يعني التعاطي معها بجدية، هي التمدرس ديال الفتاة القروية، وهناك إكراهات إما إكراهات مادية بعض المرات وبعض المرات إكراهات ديال العقليات، إلى غير ذلك.

ففي العديد من المناطق النائية، الفتاة لا تحظى بنفس الأهمية فالتمدرس ديالها، ناهيك على مشكل ديال التنقل والإطعام، إلى غير ذلك.

فكنتمناو على كل حال أنه خارطة الطريق والقانون الإطار والاشتغال الدؤوب ديالكم، السيد الوزير، اللي ما عندنا أدنى شك في أنه إن شاء الله يعطي الأكل ديالو، أن في 2026 تكون عندنا واحد المدرسة عمومية في المستوى اللي كنطمحو له، لأن هي المحور ديال التنمية ديال أي بلاد.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن المدرسة اليوم تقع في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا، اعتبارا للأدوار التي تلعبها في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة وفي تكوين مواطنات ومواطني الغد وضمان الحق في التربية للجميع، وبالتالي فهي تأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية، ولهذا وجب علينا اليوم التسريع بإرساء مدرسة جديدة، قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص، الجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع.

السيد الوزير،

كما ذكرتم في عدة مناسبات، أن خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تستمد مرجعيتها من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومن أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومن مضامين النموذج التنموي الجديد ومن أهداف البرنامج الحكومي الذي أولى عناية بالغة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولتنمية الرأسمال البشري، لا يمكنها إلا أن تكون خارطة قادرة على إرساء نموذج جديد لتدبير إصلاح منظومة التربية والتكوين، وكذلك قادرة على تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية، إلا أن نجاح هذه الخارطة رهين بتوفير ثلاث شروط أساسية تتمثل في:

- إرساء حكامة مبنية على الأثر والمسؤولية ومقرونة بآليات لضمان الجودة؛
- اعتماد ميثاق يحدد التزامات مختلف الفاعلين والمتدخلين؛
- وتأمين التمويل الكافي لاستدامة الإصلاح.

ولهذا السيد الوزير، وجب التفكير بعمق ووفق مقاربة تشاركية لإيجاد السبل والآليات الكفيلة لضمان توفير هذه الشروط، وبالتالي ضمان تنزيل هذا المشروع الطموح إلى أرض الواقع دون نواقص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

شهد قطاع التعليم مجموعة من الإصلاحات والبرامج التي فشلت في إنشاء نظام تعليمي وطني، يلبي معايير الجودة ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تابعنا باهتمام كبير في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الخطوط الرئيسية لخارطة طريق 2022-2026 لإصلاح التعليم، وبهذه المناسبة، نود أن نحيي المقاربة التشاركية المعتمدة في إعداد خارطة الطريق هذه.

كما تتماشى رؤيتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الموضوع مع توصيات "النموذج التنموي الجديد"، حيث تصب في اتجاه الإصلاح الذي باشرته وزارتكم، وهو إصلاح طويل الأمد، ولكن بأهداف طموحة قصيرة المدى، غير أننا نثير الانتباه إلى أحد أوجه القصور التي لوحظت، وهو ثبات البرامج والمحتوى، الذي لم يعد يتوافق مع متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يجب أن يعكس التعليم بالأساس المجتمع والعصر الذي نعيش فيه، وهو ما لا يمكن في ظل نظام تعليمي تقليدي في عصر وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، فالحاجة أصبحت ملحة لاعتماد نظام تعليمي حديث، قائم على الاستيعاب والإدراك، عوض الحفظ، إلى جانب الانفتاح على اللغات الحية وخاصة الانجليزية منذ المراحل الأولى للتعليم الابتدائي، عوض الاقتصار فقط على اللغة الفرنسية، إلى جانب تدريس مواد تتعلق بالمواطنة وتلقين المبادئ الأساسية للمواطن الصالح، (le civisme) وتلقين المهارات الأساسية (les softs skills).

كما يجب العمل على تنويع مسالك التكوين بما يتماشى مع احتياجات سوق الشغل، وتطوير التكنولوجيا الرقمية وتعميمها كأداة تعليمية أساسية.

كما لا يجب علينا إغفال، السيد الوزير، هيئة التدريس، المنوط بها تنزيل هذا الإصلاح داخل أقسام الدراسة، من خلال توفير ظروف مناسبة للعمل والقطع مع بعض الممارسات المتجاوزة في التدبير، مثل الاكتظاظ والأقسام المشتركة، بالإضافة إلى اعتماد تحفيزات والتكوين المستمر.

السيد الوزير،

إذا كان قانون الإطار 51.17 يجعل قطاع التعليم الخاص مكونا من مكونات نظام التعليم المغربي، فإنه يجب أن يكون رافعة باعتباره نظام تعليمي مرن، قادر على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية وبرامج التعليم الحديثة، مقابل منظومة تعليمية عمومية تقليدية، وهو ما يستوجب نوع من التعايش الذكي بين القطاعين العام والخاص للتعاون في سبيل توفير تعليم ذي جودة وقادر على تطوير المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل أن أي إصلاح رهين بتسوية الأوضاع المادية والمعنوية لفئة نساء ورجال التعليم، وصون الكرامة ديالهم، واحنا يعني في لقاءاتنا باش نخرجو نظام أساسي، بقات واحد الخلافات اللي هي أساسية، وبغيتك تدير مجهود باش تكون التكلفة مالية باش نوقعو واحد نظام أساس اللي غادي يكون محفز لنساء ورجال التعليم، وغادي يمتلكو الإصلاح ويشاركو في الإصلاح.

وبالتالي كيظهر لي الثالوث اليوم اللي احنا متفقين عليه، ديال الأعمدة التربوية من أستاذ والتلميذ والمدرسة، بالضرورة إلى بغينا مدرسة عمومية ذات جودة وذات جاذبية ومنفتحة على المحيط ديالها، خصنا الأساس يكون فيها التلميذ في محور العملية التربوية، خصنا نخرجو بنظام أساسي.

وبالتالي أناشدك، السيد الوزير، نظرا للاحتقان اللي كاين في الساحة التعليمية اليوم واللي وصل لواحد المستوى اللي ما بقاش احنا كحركة نقابية نضبطه. وبالتالي تيظهر لي، عندك الإرادة، نثمن كل المقاربات اللي جئت بها ديال الإشراك وديال إعادة الثقة في الفعل النقابي، اليوم لابد أن نصل إلى اتفاق يعطي دفعة تربوية للمنظومة ديالنا.

المسألة الثانية هي المدبرين، السيد الوزير، واليوم يسائلنا هاذ الإشكال اللي كاين، من المسؤول عن الأعطاب البنيوية اللي تعاني منها المنظومة التربوية؟

واسمح لي نبدأ بالوزارة ديال التربية الوطنية وغادي نتفاعل معك بأسئلة:

هل الهيكلة اليوم اللي كاينة في وزارة التربية الوطنية صالحة لتنزيل الإصلاح؟ علما بأنها مصاوبة على مقاسات معينة وكاين ناس خالدين تما، واش ما غنتهيوش، السيد الوزير، من تمديد لبعض المسؤولين؟ هاذ الشي كيخلي أنه مجموعة ديال الكفاءات التربوية اللي مستعدة تعطي يد الله في هذا الإصلاح مهمشة.

ما هي المعايير، السيد الوزير، لانتداب وتعيين مدراء إقليميين ومدراء جهويين؟ ومعيار هنا مسكوت عليه هو الولاءات الحزبية والنقابية، وبالتالي لابد من رجة تربوية اللي غادي تعطي دفعة، وأنا عارف عندك هذه الجرأة هذه.

احنا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد لك بأنه احنا بجانبك في هذه الأوراش الإصلاحية، ولكن بالضرورة لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وهم نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، بغينا نظام أساسي يكون موحد لجميع الفئات، منصف لجميع الفئات اللي كنحس بالغبن ومحفز كيفتح آفاق ديال الترقي وديال التحفيز.

اليوم، المنظومة كتعيش واحد الاحتقان اللي هو معروف، لابد أن نديرو اليد في اليد، السيد الوزير، باش المدرسة العمومية تولي منارة تربوية في الأحياء وفي البوادي، وغادي نعطي واحد الحلول اللي هوما أساسيين، أين هي هيئة التفتيش اللي كانت تواكب ما هو تربوي؟ اليوم، السيد الوزير، على مستوى التدبير الجهوي الإقليمي خصنا نفرقو بين ما هو تربوي وإداري ومالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، اعتمدت في بلادنا في عهد الحكومة السابقة رؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة العمومية وقانون إطار للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي حظي بتأييد وموافقة جلالة الملك حفظه الله، وبإجماع مختلف المكونات السياسية والمهنية والمجتمعية، وهي مرجعية لم نعلم أو لم نعد مع الأسف نسمع عنها شيئا في عهد هذه الحكومة، ماعدا، السيد الوزير المحترم، في جوابكم الآن أكدتم بأنكم ملتزمون بالقانون الإطار، ونتمنى ذلك، السيد الوزير.

هذه الحكومة التي بدأ العمل على تنزيل هذه الإصلاحات الجوهرية تأبى إلا أن تفتح مشاورات جديدة وتطلق مناظرات جهوية أخرى من أجل بلورة الإصلاح للإصلاح وتشخيص للتشخيص في هدر مرفوض للزمن السياسي والتنموي والإمكانيات المالية، وجعل هذا القطاع الاستراتيجي رهين بتعاقب الحكومات ومحط حسابات سياسوية ضيقة.

وفي هذا الإطار نسجل عدم عقد اللجنة الوطنية للتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين التي يرأسها السيد رئيس الحكومة لأي اجتماع منذ تنصيب الحكومة، ليبقى السؤال الأساس: ما هو السر في هذا التراجع غير المبرر؟ ولماذا لا تملك الحكومة إجراءات لإلغاء هذه المرجعيات الإصلاحية مادامت لا ترغب في العمل بموجبها؟

ثانيا، السيد الوزير المحترم، مما لا شك فيه أن الموارد البشرية القطاعية الإدارية والتقنية والتربوية تعتبر ركيزة أساسية لتنزيل ونجاح الإصلاح المنشود، وفي هذا الإطار نتطلع إلى الكشف عن مآل النظام الأساسي الموحد وعن السر في اختيار إصداره في صيغة مرسوم بدل قانون، السيد الوزير المحترم، ضمانا لحق البرلمان الرقابي والتشريعي.

وماذا عن الوعود الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة بإدماج الأستاذة وأطر الأكاديميات الجهوية بأرقام مالية مركزية، علما أنكم أعلنتم مؤخرا، السيد الوزير، أن لا بديل عن خيار التوظيف الجهوي العمومي، وهو مقترح أكدنا عليه مرارا في حزبنا وفريقنا.

في ذات الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مآل الرفع من أجور الأساتذة كوعد انتخابي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لمجموعة العدالة الاجتماعية.

رجاء احترام المتدخلين الله يعطيكم الخير.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عرضت علينا المؤشرات الصادمة، وكنا كنتمناو تعرض علينا كذلك المراتب المتأخرة ديال البلاد ديالنا عالميا وعربيا، كل المغاربة، السيد الوزير المحترم، يعني ومعهم المسؤولون يؤمنون بأن تطور المغرب مقرون بأهمية العملية التعليمية، حيث الدولة أو الدولة المغربية تكتسب مكانة محترمة بين الشعوب إلى تطورت هاذ العملية التعليمية.

السيد الوزير،

في هاذ السياق يوم 10-11-2022 تعقد المجلس الحكومي، وطرقتو لخارطة الطريق ديال 2022-2026، يعني هاذ خارطة الطريق كانت عندها 3 ديال الأهداف، أهداف مشروعة، واقعية وموضوعية، من خلالها كاين 12 ديال التزامات: 5 مرتبطين بالتلميذ، 3 بالأستاذ، و4 بالمؤسسات، بالمدرسة.

وضعتو 3 شروط، شروط حتى هي معقولة جدا، ومشيتو للتكوين ديال أستاذ الغد، يعني أستاذ الغد فعلا كنحلمو جميع إن شاء الله باش يتحقق واحد 50 ألف أستاذ اللي غادي يدوزو بواحد المسلك ديال التربية والتكوين بالجامعة مع التحفيزات الضرورية.

هنا تنشير، السيد الوزير، بأن الإمكانيات قدامكم مهمة جدا، يعني الملايير اللي قدامكم في هاذ السنوات هاذي، يكفي أن نقول هاذ الأستاذ الغد غتوفرو لو إن شاء الله 4 ديال المليار ديال الدرهم باش تمولو هاذ العملية، واش ما يمكنليناش احنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، يعني:

أولا، قمتم بالتسويق ديال عملية قبل عرض هاذ الخارطة على الغرفتين، يعني التسويق الإعلامي؛

ثانيا، أشنو هي الضمانات، السيد الوزير المحترم؟ لأن تنتظرو منكم ضمانات تنزيل على أرض الواقع لهاذ الخارطة، يعني (l'obligation de résultat) لأن عندكم (les moyens).

السيد الوزير المحترم،

ماذا عن تقييم المشاريع 17 الملتزم بها أمام صاحب الجلالة نصره الله؟

السيد الوزير المحترم،

ماذا عن الاعتداءات على الأساتذة والأطر والتلاميذ، ولاسيما بسبب استعمال المخدرات؟

السيد الوزير المحترم،

لماذا أقصي أساتذة الإعدادي والابتدائي من التصنيف خارج السلم؟

السيد الوزير المحترم،

العالم القروي أنتم تعلمون بأن الناقلات المدرسية تتمشي في الطريق محفرة، يعني استثمارات مهمة تتشرى، عدد كبير من الناقلات المدرسية، ولكن الطريق ما كايناش، السيد الوزير، إذن تنشريو الناقلات وتيمشيو في البيستات.

السيد الوزير المحترم، جهة فاس مكناس..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا، انتهى الوقت.

آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، أود أن أهنئكم على عرضكم القيم الذي سلطتم فيه الأضواء على خارطة الطريق من أجل تجويد المدرسة العمومية.

وبالمناسبة نعبر لكم في فريقنا عن تأييدنا في تنفيذ وتنزيل هذه الخارطة.

ومن جهة أخرى، أود كذلك أن أذكر، السيد الوزير، بأن التعليم يعتبر أولوية وطنية بعد القضية الترابية، والتي ما فتئ جلالة الملك نصره الله، يدعو ويؤكد في أكثر من مناسبة على التذكير بأهمية إصلاح الشأن التعليمي ببلادنا وذلك لكونه أكثر القطاعات ارتباطا بالعنصر البشري، وهو أساس التنمية الشاملة، وعليه تعقد كل الآمال وترفع كل رهانات المستقبل، رهانات لا يمكن لها أن ترى النور إلا ببناء أجيال صالحة تستقيم على العلم والمعرفة وعلى نكران الذات وحب الوطن.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نتقدم بتحية تقدير وشكر وعرفان لرجال ونساء التعليم على امتداد ربوع المملكة وبكل مستوياتها على المجهودات والتضحيات التي يقدمونها من تربية وتعليم أبناء المغاربة بالرغم من الإكراهات والمعيقات التي يواجهونها.

السيد الوزير،

إن تنويهنا لعملكم الجبار في هذا القطاع الحيوي الهام لا يمنعنا من أن نتقدم ببعض المقترحات التي نراها ضرورة ملحة من أجل تجويد المدرسة العمومية، وسأقتصر على ذكر البعض منها نظرا لضيق الوقت:

أولا، ضرورة المزيد من تأهيل وتكوين العنصر البشري من أساتذة وإداريين ومسؤولين وتحفيزهم للانخراط في العمل التربوي المتميز؛

ثانيا، إعادة النظر في البرامج والمناهج التربوية والعمل على التحرير المرجعي تحريرا تاما لخلق المنافسة بين هذه البرامج وفق مبدأ البقاء للأصلح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا على كل هاذ الأسئلة اللي هي مطروحة.

بغيت أنا أولا، بغيت نأكد بأن النموذج التنموي الجديد جا بأن ارتقاء الرأسمال البشري هو راه في نفس الوقت هدف، ولكن في نفس الوقت هو وسيلة باش نوصلو إلى التنمية المستدامة.

وهاذ خارطة الطريق راه تنتطلق من التشخيص ومن كل التوصيات ديال النموذج التنموي، احنا فضلنا باش يكون هاذ التشخيص واحد التشخيص اللي هو صريح، باش هذا ماشي باش يعكزنا، هذا باش يجعل بأن تعبئة كل الوسائل وكل الجهود تمشي في اتجاه تحسين جودة التعلمات.

واعتبرنا بأن بطبيعة الحال هناك إصلاحات اللي تمت خلال كل هاذ السنوات الماضية ولكن رغم هاذ الإصلاحات، ورغم هاذ المجهودات في الحقيقة ما وصلناش لحد الآن إلى النتائج اللي هي متوخاة، وهذا تنعتبرو هذا راجع ماشي لعدم إرادة سياسية، ولكن راجع إلى طريقة التنزيل ديال هاذ الإصلاحات، وهذا علاش هاذ خارطة الطريق تتركز على أهداف اللي هي إستراتيجية اللي هي مرقمة، وتتركز على هاذ التنزيل، على طريقة التنزيل.

بغيت من طبيعة الحال من شروط التنزيل هناك شروط اللي هي عندها علاقة بالحكامة، احنا غنشتغلو، ننتقلو للحكامة بما فيها الهيكلة التدبيرية ديال على الصعيد المركزي وعلى الصعيد الجهوي أو على الصعيد المحلي، هناك شروط اللي هي عندها علاقة بتعبئة كل الشركاء بما فيها: الشركاء المحليين بطبيعة الحال اللي تيلعبو واحد الدور واللي هي مهمة.

هناك شروط اللي هي عندها علاقة بالتمويل بطبيعة الحال، واحنا مع الحكومة وهذا التزام ديال الحكومة باش تواكب هاذ الإصلاح بتوفير واحد التمويل مهما خلال الأربع سنوات المقبلة، اللي تيفوق 5 مليار ديال الدرهم إضافية كل سنة، وهاذ التمويل واحد الجزء منه كبير، زعما كاين.. جزء منه كبير مخصص في الحقيقة لرجال ونساء التعليم.

من طبيعة الحال هناك إكراهات، لأن نظرا للعدد ونظرا لسميتو.. هذا تيجعل كل المطالب أو كل الانتظارات ديال رجال اللي ما يمكنليهاش تنزل أو ما يمكنليهاش تلبى في وقت واحد، ولكن هناك إرادة، هناك رغبة باش هاذ الحوار اللي هو الآن جاري يوصل زعما للنتائج ونتمناو باش يوصل بكل توافق مع الشركاء، شركائنا في المنظومة.

من طبيعة الحال، تنعتبرو بأن هذا في الحقيقة راه هو اللي غادي يساعد لتنزيل هاذ خارطة الطريق، احنا عندنا يقين بأن هناك واحد العلاقة ما بين التحفيز وما بين تحسين الوضعية ديال رجال ونساء التعليم بالنتائج المنتظرة، ولهذا هذا علاش الجزء الأكبر من الغلاف المالي سيخصص لهاذ الجانب.

التكوين عندو واحد الدور أساسي، واحنا انطلقت هاذ العملية ديال التكوين، تكوين الأساتذة، التكوين في التعليم، أنتوما أكدتيو على التعليم الأولي والتكوين ديال المربيات والمربيين، وهنا بغيت نؤكد بأن من الالتزامات اللي هي جات في خارطة الطريق، بأن من طبيعة الحال هاذ التعليم الأولي واخا هو الجمعيات اللي هي تتكلف بالتدبير ديالو اليومي، راه من الالتزامات ديال الدولة، ومن طبيعة الحال دور الدولة لا في التمويل ديالو ولا في المراقبة ديالو ولا في تكوين المربيات والمربيين ولا في ضمان أيضا كل الحقوق ديال هاذ الفئة حتى هو راه مضمون.

هناك، أنتوما تطرقتيو للمواضيع اللي هي عندها علاقة بالعدالة الاجتماعية، كيفاش نجعلو عدد ديال إما العدالة المجالية أو العدالة الاجتماعية، كيفاش نقصو من الاكتظاظ، كيفاش نرفعو من الدعم الاجتماعي، غير يمكن لي نأكد لكم بأن هاذ خارطة الطريق هو اللي منتظر هو توظيف 20.000 موظف كل سنة إضافي، هذا مجهود جبار، وهذا مجهود في الحقيقة اللي في الحقيقة احنا تنعتبروه من اللي يمكن لو يساعد باش نقصو هاذ الاكتظاظ، يمكن لو يساعد باش يكون واحد الامتياز إيجابي لعدد ديال المناطق اللي هي الآن فيها خصاص من الناحية ديال المؤسسات التعليمية أو فيها خصاص من عدد الأساتذة، هيئة التدريس، وهذا تيأدي للاكتظاظ في بعض المناطق وبعض الأحيان.

هذا أيضا أنتوما تكلمتيو على هاذ البرامج اللي بغينا نجعلو بأن في التكوين، في التعلمات ديال التلاميذ يكون واحد المجال، ديال الانفتاح على اللغات الأجنبية، الانفتاح على الرقمنة، الانفتاح على المحيط ديال المؤسسة، وهذا علاش من الالتزامات أيضا هناك التزام اللي هو غادي في اتجاه ديال المدرسة المنفتحة على المحيط ديالها وتنعتبرو بأن هذا جد مهم، إلى بغينا نرفعو من خلال هاذ الشراكات يمكن تكون شراكات محلية، نرفعو من آثار جودة هاذ التعلمات، ومن الآثار ديالها على التلاميذ.

في الأخير، بغيت.. احنا هاذ خارطة الطريق هي بطبيعة الحال ركزت على المدرسة العمومية، ولكن احنا تنعتبرو المدرسة العمومية ماشي في خصوم مع المدرسة الخصوصية، المدرسة الخصوصية عندها المكانة ديالها، واحد

العدد، واحد العدد ديال الآليات، اللي هي جات في خارطة الطريق، هي في الحقيقة ملي تنهضرو على (Labélisation)، ملي تنهضرو على كيفاش، على ذاك المعهد ديال (l'institut de professorat) ، ملي كنهضرو على ضبط التعلمات الأساس، هاذ الآليات هي آليات معمولة لمواكبة الجودة داخل المؤسسات العمومية، ولكن معمولة أيضا غتلعب نفس الدور بالنسبة للمؤسسات ديال القطاع الخصوصي.

احنا تنعتبرو بأن هاذ التعايش ما بين القطاع العام والقطاع الخصوصي عندو مكانة ديالو، القطاع الخصوصي راه تيمثل فالمغرب تيمثل تقريبا أقل من 14% ديال التلاميذ اللي هوما الآن تيتابعو دراستهم فهاذ القطاع الخصوصي وعندو الدور ديالو، ولكن خص يكون هاذ الدور دور مضبوط واحنا تنشتغلو على.. فهاذ الإطار أيضا على كيفاش هاذ.. بشراكة مع الجمعيات اللي هي مكلفة بهاذ الموضوع، باش يكون واحد القانون قانون منظم لهاذ القطاع.

وشكرا، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا مرة ثانية على المساهمة القيمة في هاذ الحصة ديال الأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية الموجهة للحكومة.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين على المساهمة في تنشيط أشغال هاته الجلسة.

ورفعت الجلسة.